



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة

العامة(تجربة السودان 2000-2017)

تحت اشراف الدكتور:

الاخضر بن عمر

مساعد المشرف الدكتور:

عدنان محريق

اعداد الطالبات:

سوسن بادي

هناء خنقية

رحيمة هاشم

الجامعة	الصفة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	رئيس اللجنة	أ.د فوزي محريق
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	مشرفا ومقررا	د. الاخضر بن عمر
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	عضوا مناقشا	أ.د. طير عبد الحق

السنة الدراسية: 2018/2019

الشكر و عرفان

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث نحمد الله عز وجل على نعمة التي منا بما علينا فهو العلي القدير.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى المشرف على هذا العمل الاستاذ الدكتور "لخضر بن عمر"، لما بذله من وقت وجهد خلال فترة اشرافه ولتوجيهاته ونصائحه القيمة التي قدمها حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية .

كما نشكر ايضا الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما اشكر ايضا كل من قدم لنا يد المساعدة او اسدى لنا نصيحة كلمة تشجيع او كلمة طيبة.

الاهداء

الى من وسع كرسيه السموات والأرض ، نقدم عملنا
هذا خالصا لوجه نسعى ان يتقبلها منا قبولا حسنا" اللهم
نحن نسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح وخير
وخير العمل وخير الثواب".

الى الرحمة المهدات والنعمة المسداة سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين
ثمرة هذا الجهد المتواضع نهديها الى اغلى واوفى شمعتين
نضيئ بها درب حياتنا الوالدين الكريمين فجازهما الله عنا
خير الجزاء

الى اخوتي واخواتي الأعراء

الى كل الاهل والاقارب

الى من تقاسمت مهم هذا العمل المتواضع "هناء" "رحيمة"

الى كل الصديقات والنزليات كل باسمها.

سوسن

الاهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانه لا نحصي
ثناء عليك ان اثبت على نفسك خلقت فابدعت، فلا حصر
لنعمتك ولا حدود لفضلك.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء
بدون انتظار.. الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من
الله ان يمد في عمرك . " والدي العزيز".

الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني.. الى بسمة
الحياة وسر الوجود..الى من كان دعائها سر نجاحي "امي
الحيبة".

الى سندي في الحياة "اخوتي واخواتي" .. والى رفيقات
دربي " صديقاتي" ارجوا من الله ان يوفقهم.

هناء

الاهداء

الى الأوطان واخيرها حبيبتى..... " امي " حفظها الله وامدها

بوافر الصحة واطال عمرها بالطاعة والعافية.

الى القلب النابض بأسرار الحياة..... " ابي " حفظه الله وطال

عمره بطاعة والعافية .

الى شقائق قلبي..... " إخوتي وأخواتي " انار الله لكم دربكم

وراعكم

الى رفيق دربي..... " زوجي " اسأل الله ان يوفقه في

الدارين.

الى اجمل هدية في الكون..... " ابني الغالي " اسأل الله ان

يحفظه لي ويرعاه.

الى زميلاتي واصدقائي الذين تقاسمت معهم حلوة اللحظات

ومرها.

رحيمة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى أن عجز الموازنة العامة للدولة يعتبر من أكبر المشاكل التي يواجهها اقتصاد العديد من دول العالم حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين ان عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته.

حيث يمثل دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، باعتبارها اداة لتمويل العجز في الموازنة العامة ، بطريقة شرعية بدلا من التمويل التقليدي الذي يعتمد على الربا، لما لها من القدرة على توفير السيولة الكافية التي تحتاجها الدولة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، حيث تم تسليط الضوء على تجربة السودان ، وذلك باستعراض اهم الصكوك التي اصدرتها حكومة السودان وقد لخصت هذه الدراسة الى ان الصكوك الاسلامية ساهمت في تقليص العجز للموازنة العامة في دولة السودان .

الكلمات المفتاحية: الصكوك الاسلامية، عجز الموازنة العامة، اداة تمويل للعجز، التمويل التقليدي، الصكوك السودانية، .

conclusion:

Le but de cet étude est que le déficit du budgétaire est l'un des principaux problèmes de l'économie de nombreux pays du monde. ce qui a de nombreux effets Sur l'ensemble des changements macroéconomiques. Certains économistes considèrent que le déficit budgétaire est une erreur supposée difficile à éviter.

Où le rôle des contrôles islamiques dans le financement du déficit budgétaire de l'État .En tant qu' instrument permettant de financer le déficit budgétaire de manière légitime au lieu de l'offre traditionnelle, qui dépend l'usure de son suffisantes au titre de argent provenant de la capacité de fournir des liquidités l'État pour élargir la base de projets et de développement.la Où le point culminant de l'expérience du Soudan et l'examen des plus importants chèques émis par le gouvernement soudanais cette étude a révélé que les chèques islamiques ont contribué à réduire le déficit du budget général dans l'État du Soudan.

Mots clés:- Chèques islamiques- déficit du budget général- Outil de financement d'invalidité- Finance traditionnelle - Chèques soudanais

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	اهداء
	شكر وعرفان
III	ملخص الدراسة
IV-V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
أ-ب-ت-ث	المقدمة العامة
الفصل الاول: عجز الموازنة العامة	
2	تمهيد
3	المبحث الاول: ماهية الموازنة العامة
3	المطلب الاول: مفهوم الموازنة العامة
4	المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة
9-4	المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة
14-9	المطلب الرابع: اهمية واهداف اعداد الموازنة العامة وقواعدها
14	المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة
17-14	المطلب الاول: تعريف عجز الموازنة العامة للدولة وانواعها
19-17	المطلب الثاني: اسباب عجز الموازنة العامة
20-19	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة
22-20	المطلب الرابع: الطرق التقليدية لمعالجة عجز الموازنة العامة
23	الخلاصة
الفصل الثاني: الصكوك الاسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة	
25	تمهيد
26	المبحث الاول: ماهية الصكوك الاسلامية
29-26	المطلب الاول: نشأة تعريف الصكوك الاسلامية وخصائصها
35-30	المطلب الثاني: انواع ومراحل الصكوك الاسلامية
37-36	المطلب الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية وأهدافها

40-37	المطلب الرابع: مخاطر الصكوك الإسلامية
40	المبحث الثاني: تطورات اصدار الصكوك الإسلامية
45-40	المطلب الاول: اصدار الصكوك الإسلامية
46 -45	المطلب الثاني: اسباب اهتمام العالمي بالصكوك الإسلامية
47 -46	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول
48	الخلاصة
	الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)
50	تمهيد
51	المبحث الاول: طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة باستخدام الصكوك الإسلامية
51	المطلب الاول: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك المضاربة
51	المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك الاجارة
52	المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك المراجعة
52	المطلب الرابع: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك السلم
53	المطلب الخامس: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك الاستصناع
54	المبحث الثاني: التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية وسبل استفادة الجزائر منها
62-54	المطلب الاول: ظهور الصكوك الإسلامية في السودان وانواعها
66-63	المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في السودان واسبابه
70-66	المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة العامة
72-70	المطلب الرابع: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر
73	الخلاصة
77-75	الخاتمة العامة
84-79	قائمة المراجع

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
41	نمو اصدار الصكوك الاسلامية في العالم للمدة 2015-2001 .	01-02
43	اجمالي اصدارات الصكوك الاسلامية عالميا حسب الدول للفترة الممتدة من 2001 الى 2015 .	02-02
44	حجم اصدارات الاسلامية حسب صيغ التمويل من 2001 الى 2015 .	03-02
57	تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 1999-2015 .	01-03
59	تطور مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة 2004- 2015 .	02-03
62	العلاقة التعاقدية في الصكوك الإسلامية السيادية في السودان والغرض من إصدارها.	03-03
63	أداء الموازنة العامة للسودان .	04-03
65	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة للسودان	05-03
67	حجم اصدار الصكوك الإسلامية مقارنة بالموازنة العامة للسودان	06-03
68	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان	07-03
69	علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالصكوك الاسلامية	08-03

فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
9	مخطط يلخص مكونات الموازنة العامة	01-01
30	آلية اصدار صكوك المضاربة الحكومية	01-02
31	آلية اصدار صكوك المشاركة الحكومية	02-02
32	هيكل صكوك الاجارة	03-02
34	آلية عمل صكوك الاستصناع الحكومية	04-02
45	تطور اصدارات الصكوك حسب صيغ التمويل من 2001 الى 2015.	05-02
66	نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي.	01-03
70	نسبة الموارد شهامة وصرح للناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2000 الى 2015.	02-03

مقدمة

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلا عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة الى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، بالمقابل نجد أن الوضع التوازني للموازنة العامة يساعد الدول على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الاوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة واقترح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو على الأقل التخفيف منها.

وتعد الصكوك الإسلامية أحد أكثر الأدوات المالية الحديثة فاعلية وكفاءة في تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى، فعن طريق الصكوك يتم تعبئة المدخرات المالية الموجودة بين أيدي الأفراد والتي هي عاطلة عن القيام بوظيفتها الاقتصادية ودورها التنموي، والدليل على ذلك هو اتجاه بعض الحكومات لاستخدامها في توفير الموارد المالية لتمويل بعض أوجه الإنفاق العام. وفي اطار البحث عن افضل الصيغ والبدائل الفعالة لتمويل عجز الموازنة العامة برزت الصكوك الإسلامية كصيغة حديثة وبديلة عن الصيغ التقليدية.

تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة، والتي شهدت انتشاراً ونموً واسعاً واستثنائياً في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت الشريحة الأسرع نمواً سوق التمويل الإسلامي، حيث انها توفر الصكوك (الأوراق الإسلامية) تمويلات مناسبة طويلة الأجل نسبيا فضلا عن كونها تتلاءم مع الشريعة الإسلامية ما يدفع قطاعات عريضة من المجتمعات الى تقبلها إيجابيا على المساهمة في عمليات الادخار وبالتالي توفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة.

وهناك العديد من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية تؤكد قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى في مختلف دول العالم، حيث سعت عدة دول لإيجاد إطار قانوني منظم لإصدارات الصكوك، بحيث توفر غطاء لازما ومشجعا للشركات المستثمرة فيها، وأيضا للجهات المستفيدة منها، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبوق للصكوك كأحد أهم الأدوات المالية التي تشهد معدلات نمو متسارعة، ونجاحا في عدة مناطق على المستوى العالمي، سواء على مستوى البلدان الإسلامية كماليزيا واندونيسيا، وكذلك منطقة

الخليج العربي والشرق الأوسط مثل الإمارات والسعودية وقطر وتركيا. تعتبر السودان من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث توسعت الحكومة السودانية على غرار دول أخرى وبشكل متزايد في استخدام الية الصكوك الاسلامية الحكومية لتوفير التمويل اللازم وبمقايير كبيرة لمختلف الاغراض والمشاريع الحكومية.

- اشكالية البحث: تتمحور الاشكالية كيف تساهم الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ؟
- التساؤلات الفرعية: وتندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الاشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ماهي اسباب عجز الموازنة العامة ؟ وما هي اثارها؟
- ماهي اليات الصكوك الاسلامية في تجميع الموارد المالية؟
- ماهي اسباب نمو وتطور سوق الصكوك الاسلامية؟
- هل تعد الصكوك الاسلامية الية فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان؟
- الفرضيات:

- نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام يؤدي الى زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة .
- فان وجود هذا العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الاقتراض .
- من اليات الصكوك الاسلامية في تجميع الموارد المالية توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، كما تعمل على الملائمة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر.
- الانتشار الملحوظ للبنوك في السنوات الاخيرة وبالذات البنوك الاسلامية وزيادة اهتمامها بالصكوك من احد اسباب نمو وتطور سوق الصكوك الاسلامية.
- تعتبر الصكوك الاسلامية الية فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان.

- مبررات اختيار الموضوع: قمنا بختيار هذا الموضوع من اجل تطوير معارفنا في هذا الميدان والاطلاع على المستجدات المستمرة والمتطورة في دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والرغبة في معرفة مدى استفادة الجزائر من التجربة السودانية في مجال اصدار الصكوك الاسلامية، وذلك لتوفر على مصادر ومراجع مختلفة بكثرة.

- **اهمية البحث:** يستمد البحث اهميته من اهمية الدور الذي يمكن ان تسهم به الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة بعيدا عن الاساليب التقليدية وما سببته من انعكاسات خطيرة على اقتصاديات الدول ومالياتها العامة، وكذلك فان ارتباط الصكوك الاسلامية بالاقتصاد الحقيقي يجعلها تعمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل عجز الموازنة العامة اعتمادا على طاقة تمويلية حقيقية ومحلية.
- **هدف البحث:** يهدف البحث الى التعرف على عجز الموازنة العامة للدولة ، وكذلك التعرف على الصكوك الاسلامية و واقع صناعة الصكوك عالميا ومدى مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة. و بالإضافة الى تقييم تجربة السودان في استخدام الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة ومدى امكانية استفادة الجزائر منها.
- **منهج البحث والادوات المستخدمة فيه:** اعتمدنا على المنهج الوصفي وتحليلها مختلف الجوانب التي تخدم الموضوع عن طريق المصادر والمراجع المختلفة من خلال ظاهرة البحث وتشخيصها وذلك بالتعرض الى المفاهيم التالية حول الموازنة العامة وعجزها والصكوك الاسلامية وكيفية تمويل العجز بالصكوك. اما الجانب النظري طرق التمويل المستخدمة في عجز الموازنة العامة وتجربة السودان في استخدام الصكوك الاسلامية في تمويل عجزها. والادوات المستخدمة في جمع المعطيات التقرير السنوي لبنك السودان المركزي.
- **الدراسات السابقة:**
- **دراسة زياد الدماغ 2011** الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي كيف تساهم الصكوك الاسلامية بصفتها اداة تمويلية جديدة ومهمة في الاقتصاد الاسلامي في دعم الموازنة العامة والدور الممكن لها في تغطية الاحتياجات التمويلية، وخلصت الدراسة الى صلاحية الصكوك في تسهيل وتعبئة الموارد المالية اللازمة والى ضرورة ترشيد استخدامها نحو الاستثمار المباشر في القطاعات الانتاجية مثل دعم المشاريع العامة والتنمية بدلا من تركيز استثمارها على قطاع الخدمات المالية والعقارية
- **دراسة الطيب داودي وكردودي صبرينة 2014** فقد تناولت كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتوصلت الى ان الصكوك الاسلامية تساهم في تقديم بدائل اقتصادية ومالية مهمة لتمويل عجز الموازنة في الدول الاسلامية المعاصرة .

- دراسة شرياق رفيق ٢٠١٧ معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية - الاشارة للتجربة السودانية- يهدف الى بيان الدور الذي يمكن للصكوك الإسلامية ان تلعبه في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الاهداف التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الصكوك صالحة في تعبئة الموارد اللازمة وذلك لأنها متنوعة من حيث الآجال والصيغ.

- هيكلية البحث: من أجل تحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاث فصول بحيث تناولنا في الفصل الأول عجز الموازنة العامة بحيث تطرقنا في المبحث الأول ماهية الموازنة العامة والتي من خلالها نتعرض الى مفهوم الموازنة العامة وخصائصها ومكوناتها واهمية واهداف اعدادها وقواعدها، واما المبحث الثاني تطرقنا الى ماهية عجز الموازنة العامة ويتضمن تعريف عجز الموازنة العامة وانواعها واسباب هذا العجز والاثار الاقتصادية له والطرق التقليدية لمعالجة هذا العجز أما الفصل الثاني الصكوك الإسلامية وتطور إصدارها على مستوى العالمي فقد تطرقنا فيه الى المبحث الأول ماهية الصكوك الإسلامية حيث نتعرض على نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية وخصائصها وانواعها والمراحل التي تمر بها واهميتها واهدافها ومخاطرها اما المبحث الثاني تطور إصدارات الصكوك الإسلامية وتعرضنا فيه الى اصدار الصكوك الإسلامية واسباب الاهتمام العالمي بها وتجارب بعض الدول منها اما الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان) فقد تناولنا فيه المبحث الأول: طرق تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية وتطرقنا فيه الى تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك المضاربة وصكوك الاجارة وصكوك المراجعة وصكوك السلم وصكوك الاستصناع، أما المبحث الثاني: التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية وسبل استفادة الجزائر منها وتطرقنا فيه إلى ظهور الصكوك الإسلامية في السودان وانواعها وعجز الموازنة العامة في السودان واسبابها و مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة العامة في السودان واستشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

تمهيد:

لقد احتلت الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الخيرة باعتبارها من ادوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة من اجل بلوغ اهدافها الاقتصادية، فالموازنة العامة تتضمن تقديرا للإيرادات العامة والنفقات العامة، اذ ان الدولة لا تستطيع مباشرة نشاطها دون انفاق ولا يمكنها ان تنفق دون الحصول على مباشرة نشاطها دون انفاق، ولا يمكنها ان تنفق دون الحصول على الإيرادات الضرورية. فبعد ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي وتوسعه، تزايد معه حجم الانفاق العام، ومع تقاعس الإيرادات العامة عن مجارته، ما ادى الى الوقوع في عجز مالي كبير ترتبت عنه اثار اقتصادية واجتماعية، ومنه نتطرق في هذا الفصل الى مبحثين هما:

- المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.
- المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

أصبحت الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية للإدارة المالية العامة، كون الموازنة العامة التجسيد التفصيلي الرقمي لأولويات وفلسفة الدولة وبرامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمدة سنة قادمة، وفي إطار ذلك سيتم التطرق من خلال هذا المبحث من هذا الفصل إلى مفهوم الموازنة العامة وخصائصها، قواعد إعدادها، الإيرادات، النفقات.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة تختلف باختلاف التشريعات التي تسنها الدولة، ومن أبرز هذه التعاريف أنها: "وثيقة يتم من خلالها تقدير إيرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية مقبلة ومحددة غالبًا تكون سنة واحدة، ويتم إعدادها في إطار الأهداف التي ترمي لها الدولة".¹

وتعرف ايضا: أن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، إنما صلة وثيقة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.²

وتعتبر الموازنة العامة انعكاس لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في حياة افراد المجتمع تتسع باتساعه وتضيق بتحديدده. فالموازنة العامة هي خطة مرسومة لسياسة الحكومية في السنة المقبلة.³

وخلاصة القول: الموازنة العامة هي خطة مالية تضعها الدولة من اجل تحقيق أهدافها وتعتبر توقعًا للإيرادات والنفقات خلال السنة المالية المقبلة، يتم اصداها بموجب قانون رسمي حيث يتوجب مصادقة المجلس التشريعي عليها، وهي عبارة عن تقديرات احتمالية لنفقات الدولة، وإيراداتها المالية، أي تقدير مسبق لحجم نفقاتها وإيراداتها وكيفية تنظيمها وتحصيلها وتنفيذها، وايضا فهي عبارة عن ارقام ومبالغ إنفاقيه و إيراديه من المنتظر الحصول عليها.

¹ مختار بونقاب، زواويد لزهاري، الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة (دراسة

تجارب بعض الدول)، الملتنقى الدولي حول: الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية: نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل - الجزائر، يومي 25 و 26 أبريل 2018، ص 6.

² عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2014، ص 31.

³ المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، ط4، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 2002، ص 458.

المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة

اهم الخصائص الموازنة العامة وهي¹:

- 1- الموازنة العامة تعتبر وثيقة رسمية تحدد مستقبل الأنشطة المالية للحكومة، لذلك يتم وضعها من قبل الحكومة، وتقوم الحكومة بالإشراف على تنفيذها من قبل الدوائر الحكومية.
- 2- يتم إصدار الموازنة العامة للدولة بموجب قانون رسمي، حيث يتوجب مصادقة المجلس التشريعي عليها.
- 3- تعتبر الموازنة العامة وسيلة للتخطيط المالي قصير الأجل، حيث تشمل خطة مالية للسنة القادمة.
- 4- تعتبر الموازنة العامة أداة رقابية حيث تمثل الموازنة الأداء المخطط له، ويتوجب مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له وحصر الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها والاستفادة من ذلك في عمليات التخطيط اللاحقة.
- 5- تعكس الموازنة العامة للدولة السياسات المالية العامة والأولويات والطموحات التي تسعى الحكومة إلى إنجازها خلال السنة اللاحقة.

المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة أحد المواضيع المهمة خاصة وأنها ترتبط بالتخطيط للنفقات الموجهة للتسيير والتجهيز من جهة وإيرادات الدولة من جهة أخرى ولعلها اكتسبت هذه الأهمية من خلال الدور الفعّال الذي لعبته ولا تزال تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد بما يحقق النفع العام.

الفرع الاول: الإيرادات العامة للدولة

هي مجموع الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهي عنصر مهم لأنها توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة، وقد أصبحت في العصر الحالي تستخدم من طرف الدولة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي، ولإيرادات العامة قد تكون إيرادات عادية وقد تكون غير عادية:

أولاً: الإيرادات العادية: وهي التي تتحصل عليها الدولة بصفة عادية ومنتظمة ودورية تشمل كل من: الضرائب، الرسوم، دخل أملاك الدولة.

¹عاهد نبيل عناية، مرجع سبق ذكره، ص39.

- 1. الضرائب:** هناك العديد من التعاريف التي قدمت للضريبة وسوف نتطرق الى أهم هذه التعاريف فيما يلي¹:
- الضريبة هي فريضة نقدية يدفعها الفرد بشكل إجباري ونهائي إلى الدولة وأحد هيئات العامة، وذلك مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة، ودون أن يتوقع الحصول على منفعة خاصة.
 - الضريبة هي مبلغ من النقود يجنبه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بشكل نهائي، ودون مقابل خاص بهدف الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة.
 - وعرفها الأستاذ جانستون جبير بأنها الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد بصورة إجبارية ونهائية ودون مقابل بهدف تغطية الأعباء العامة.
 - وبعبارة أخرى فان الضرائب تهدف للوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وتحديد الغرض من جباية الضريبة بتغطية النفقات العامة. فحاجة الأشخاص العامة للمال تمثل عملا المبرر الرئيسي لفرضها للضرائب وتحصيلها إياها.²
- على ضوء هذه التعاريف يمكن القول بان الضريبة هي عبارة عن اقتطاع مالي من الأفراد يكون على شكل نقدي، وبصورة إجبارية لمشاركتهم في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، ودون تحقيق نفع خاص يعود عليهم. وتنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وهي التي يتحملها المكلف مباشرة، وغير مباشرة وهي التي يمكن تحويل عبئها، كما توجد ضرائب على الأشخاص حيث يكون الشخص هو موضوع الضريبة، ويمكن أن تكون الضريبة على المال، وقد تكون الضريبة واحدة وهي التي تفرض على مادة واحدة، أو متعددة وهي التي تفرض على مواد متعددة³.
- 2. الرسوم:** هو مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من الأفراد الذين يستفيدون فائدة خاصة من الخدمات ذات النفع العام التي تؤديها لهم أجهزة الدولة المختلفة. والرسم بعبارة أخرى، وهو ما يدفعه الفرد، مقابل خدمة خاصة التي يحصل عليها من الخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة. والخدمات العامة هذه تكون قابلة لتقسيم إلى وحدات صغيرة يمكن تحديدها، وتقدير قيمتها. ولذا، فإن الرسم في هذه الحالة يأخذ شكل مساهمة من الفرد، في تكاليف الخدمات العامة القابلة لتقسيم (للتحجزة)⁴.

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه العلوم، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2014، ص65.

² مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، لا ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص306.

³ عزوز مناصرة، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصرة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص35.

⁴ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط5، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص:323،324.

3. إيرادات الدولة من ممتلكاتها(الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية او منقولة وأيا كانت نوع ملكية الدولة لها خاصة أو عامة، وينقسم الى قسمين¹:

- **دومين عام:** يشمل جميع الاموال التي تمتلكها الدولة(او الاشخاص العامة الاخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام مثل: الطرق والحدايق العامة...وعادة ما لا تتقاضى الدولة ثمنا مقابل استعمال الافراد لهذه الاموال.

- **دومين خاص:** يراد به الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، والتي تدر على الدولة إيرادات.

ثانيا: الإيرادات الغير العادية: وهي التي تتحصل عليها الدولة بصفة غير عادية وغير منتظمة، وبصفة غير دورية ومنها:

1. القروض العامة: هي مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين لفترة محددة او غير محددة وتستعين بحصيلته في تغطية بعض أنواع النفقات. ومن الواضح ان القرض العام يختلف اختلافا جوهريا في طريقة تحصيله وفي أوجه استخداماته عن كافة أنواع الإيرادات الأخرى. والقرض بحكم كونه دينا مستحقا تتعهد الدولة برد اصله في تاريخ الاستحقاق ودفعة فوائده خلال مدة القرض²، ويمكن تقسيم القروض العامة إلى:

- **قروض داخلية:** هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين او أجناب. وللقروض الداخلية مزايا عديدة. فالدولة هنا حرية كبيرة في تحديد شروط القرض ومنح الامتيازات وتوزيعها لتشجيع اكبر عدد من المكتسبين او لتشجيع فئة معينة بالذات للاكتتاب في القرض كذلك فان معرفة الدولة دقيقة للأوضاع الداخلية يمكنها من استغلال كافة الاعتبارات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في إنجاح القرض.³

- **قروض خارجية:** هي التي تعقدده الدولة مع الأسواق الخارجية، وتكون مصادره، أموال عامة، وتمثل في القروض الممنوحة من الحكومات الأجنبية ومن الهيئات الدولية، أموال خاصة وتمثل في رؤوس الأموال الخاصة.⁴

2- الإصدار النقدي: قد تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج اليه من أوراق نقدية. فالدولة بما لها من سلطة السيادة تستطيع اصدار الأوراق النقدية واعطائها قوة ابرام الديون Legal tender. وهذه

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2007، ص81.

² حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، لاط، القسم الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2002، ص266.

³ نفسه، ص312.

⁴ مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص399.

الطريقة لا تختلف في جوهرها عن الاقتراض من البنك المركزي. ولما كان لهذه الطريقة التمويلية اخطارها التضخمية الفادحة فان الحكومات عادة ما تحاول تجنب استخدامها.¹

3- الإعانات والهبات: و هي كل ما تتلقاه الدولة من مساعدات و إعانات لتنفيذ بعض المشاريع، أو لسد العجز في موازنتها، و تعتبر هذه الإعانات مصدرا من مصادر الإيرادات بالنسبة إلى الدولة.

الفرع الثاني: النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة، أو هي مبالغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسد حاجة عامة. ولا تعتبر النفقة عامة إلا إذا توفرت فيها شروط هي²:

- أن تصدر من هيئة عامة أو من أحد الأشخاص العامة.
- أن تتخذ الشكل النقدي، وأن تكون بغرض تحقيق منفعة عامة.

وترجع أهمية النفقات العامة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام و اعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجيات العامة. و هناك العديد من التقسيمات للنفقات العامة تختلف حسب المعيار الذي طبق في تصنيفها³. يتم تقسيمها وفق التالي:

اولا: التقسيم حسب التأثير في الدخل: وتنقسم إلى نفقات حقيقية و نفقات التحويلية كالتالي⁴:

1- النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، و هذه النفقات تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي فهي تؤدي لتخصيص بعض هذه الموارد للاستهلاك العام، فالنفقات المتعلقة ببناء السدود و الرواتب و الأجور و الإنفاق و التعليم و الصحة كلها نفقات حقيقية.

و تنقسم النفقات العامة الحقيقية إلى نفقات عامة جارية و نفقات عامة رأسمالية.

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص267.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، لا ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971م، ص308.

³ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص83.

⁴ عاهد نبيل عناية، مرجع سبق ذكره، ص43.

2- النفقات العامة التحويلية: هي النفقات التي لا يترتب عليها زيادة مباشرة في الدخل القومي، وإنما يترتب عليها إعادة توزيع الدخل من قطاع لآخر أو من فئة لأخرى، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بالإئناق على بعض فئات المجتمع و لا تحصل الدولة على مقابل لهذه النفقات، ويعكس الحال عند إئناق النفقات الحقيقية. ثانيا: التقسيم وفقا لمدى تكرارها الدوري: وفقا لهذا التقسيم تقسم النفقات إلى نوعين نفقات العادية و نفقات الغير عادية¹:

1- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري و منظم سنويا مثل مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة و نفقات العدالة و كل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، و تسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تكرر بصورة دورية و تنفق سنويا لفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة، فتكرارها هنا لا يعني تكرار مقدارها و لكن يعني تكرار نوعها في كل ميزانية و في كل سنة.

2- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة، فهي نفقات لا تتميز بالدورية و تحدث بشكل غير منتظم و تنفق بصورة عرضية و يصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا، و لذلك تسمى بالنفقات الاستثنائية، مثل حالات الحروب و حالات انتشار الأوبئة الطارئة و حدوث كوارث طبيعية... الخ، و بالتالي نلاحظ أن هذا النوع من النفقات لا تدرج في الميزانية إلا في حالات معينة، و هي حالات غير عادية، و من نتائج هذا التقسيم أن النفقات غير العادية تغطي بإيرادات غير عادية.

ثالثا: تقسيم النفقات من حيث الأغراض المباشرة لها: تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها، أو كما يفضل تسميتها " بالتقسيم الوظيفي " إلى ثلاث نفقات أساسية هي²:

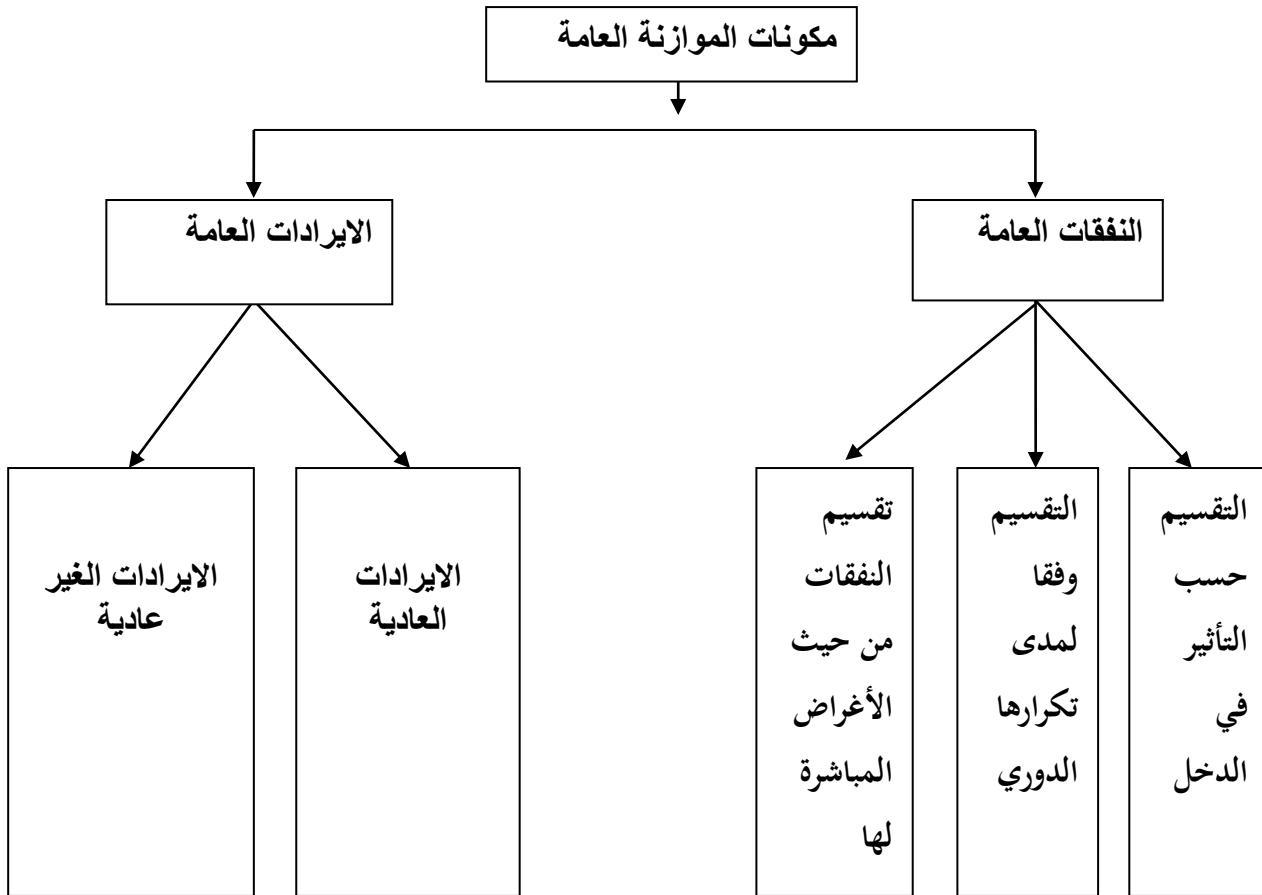
- 1- النفقات الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة و تشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وامن و عدالة و تمثيل الدبلوماسية و كافة المرافق الاقتصادية و الادارية... الخ. فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية. و غالبية ان لم يكن جميع هذه النفقات يمكن تصنيفها على انها نفقات جارية.
- 2- النفقات الاجتماعية:** وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من انفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة و الفقراء منهم بصفة خاصة. و استنادا الى ذلك فان غالبية فان لم يكن جميع النفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل اعانة الفقراء، اعانة الرعاية الصحية، اعانة البطالة، اعانات التدريب التحويلي لغير القادرين... الخ.

¹حسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

²حامد عبد المجيد دراز، واخرون، مبادي المالية العامة، لا ط، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص، ص: 270، 271.

3- النفقات الاقتصادية: وهي تتضمن نفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج او تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها او زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

الشكل رقم (01-01): مخطط يلخص مكونات الموازنة العامة



المصدر: من اعداد الطالبات بناء على المعلومات السابقة.

المطلب الرابع: أهمية واهداف اعداد الموازنة العامة وقواعدها

تقوم الحكومة بإعداد الموازنة من خلال وزارة المالية، ثم يتم عرض الموازنة المقترحة او مشروع الموازنة على البرلمان الذي يقوم اعضاءه بالتصويت عليه اما برفضه او بقبوله فان قبلت الموازنة تم اعتمادها والعمل بها في السنة الجديدة .

تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة من خلال تحقيقها لأهداف الدولة المختلفة تبعا لحاجات المجتمع المتغير عبر الزمن، فمنها اهداف اجتماعية حيث تتضمن الموازنة العامة سياسات لإقامة مشاريع تنموية، ورفع مستوى الخدمات الصحية والاسكانية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، وزيادة تمويل الطبقة الغنية لخزينة الدولة

العامة، وكذلك فهي تعمل على تحقيق اهداف علمية لتشجيع البحث العلمي، وتحسين عملية التخطيط، اضافة الى انها مصدر للمعلومات، اما على الجانب الاقتصادي فتحقق الموازنة العامة اهدافا اقتصادية متعددة، كتوزيع موارد الدولة حسب اولوياتها، واستخدامها كأداة للرقابة على المال العام، وتوجيه الاقتصاد الوطني والاستثمارات حسب السياسات العامة للدولة، لتخفيض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام وتوازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات. كما تخضع لعدة قواعد اساسية.

الفرع الاول: أهمية اعداد الموازنة العامة:

تبرز اهمية الموازنة العامة في النقاط التالية¹:

- اداة رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الاشراف الكامل على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقييم ادائها.
- اداة فاعلة ايضا من ادوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في ادارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه.
- اداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على اوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقا لحاجة كل جهة او نشاطها وفي ضوء اولويات الانفاق.
- تعتبر الموازنة اداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دورا هاما في اعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية، الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، او عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع².

الفرع الثاني: أهداف اعداد الموازنة العامة:

يمكن التعرف على اهداف الموازنة من خلال بيان دورها في مجال التخطيط والرقابة والتنسيق وخاصة ان التخطيط والرقابة اصبحتا اساسا لأي ادارة علمية حديثة تعمل على تحقيق اهدافها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ويمكن الاشارة الى ذلك عبر التالي³:

1. الموازنة كأداة تخطيط: مما لاشك فيه ان الموازنة تلعب دورا في مجال التخطيط الشامل لمختلف الأنشطة والموارد المالية، فاستخدام موازنة يساعد في الكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراستها ومحاولة اقتراح الحلول الملائمة لها، كما أنها في ظل ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة فإن الموازنة تُجبر الإدارة على اتخاذ الإجراءات التي يتم

¹ عاهد نبيل عناية، مرجع سبق ذكره، ص34.

² محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة-، فلسطين، 2009، ص14.

³ عاهد نبيل عناية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 35، 36.

بمقتضاها تقييم الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة واختيار البديل الأفضل، وهو الأمر الذي يعني أن الموازنة خطة اقتصادية لذلك تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط، حيث تعمل على تحديد الاستراتيجيات والأهداف للدولة وترتيب أولويات هذه الأهداف والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية، كما تستخدم للتنبؤ بالأحداث المستقبلية واختيار ما يخص فترة الموازنة.

2. الموازنة كأداة رقابة: تُصنّف الرقابة المعتمدة في الموازنة العامة الى صنفين، وهما على النحو التالي:

- رقابة قبل التنفيذ: هي رقابة داخلية تهدف إلى التحقق من أن التصرفات المالية تجري وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة لها.

- رقابة بعد التنفيذ: رقابة خارجية تهدف إلى التحقق من سلامة تنفيذ العمليات، فضلاً عن تقييم أداء تنفيذ الموازنة.

ويمكن التخطيط والرقابة وجهان لعملة واحدة، وأنه لا رقابة بدون تخطيط وذلك لأن الرقابة وظيفة إدارية تهدف للتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وصفها وذلك بغرض متابعة تنفيذها ومقارنة النتائج الفعلية بما تم تقديره أو التنبؤ به، ولا تقل أهمية الدور الذي تلعبه الموازنة في مجال الرقابة عن الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط وهذا يتضح من خلال استنادها على معايير ومقاييس كمية لأداء مختلف الأنشطة.

3. الموازنة كأداة تنسيق: تعتبر الموازنة أسلوباً علمياً وعملياً ونظاماً متكاملًا لتنسيق كافة المجالات والأنشطة التي تتناولها الإدارة وصولاً إلى التأكد من الأداء السليم للمنشأة بغية تحقيق أهدافها، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به إدارة المنشأة من أداء لوظائفها المتصلة والمتتالية والمستمرة والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. إن اعتماد المنشآت على التخطيط واستخدام الموازنات كأداة لتحقيق الأهداف المنشودة يؤدي بشكل أو بآخر إلى خلق تنسيق العمل بين أقسام وإدارات المنشأة وأنشطتها المختلفة وذلك من أجل توحيد الجهود وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة¹.

4. الموازنة كأداة لاتخاذ القرارات: يمكن توضيح دور الموازنة في خدمة وظيفة اتخاذ القرارات في النقاط التالية²:

- تمكن الموازنة من قياس الانحرافات بهدف الدراسة واتخاذ القرارات للحد من الانحرافات السلبية وتنمية الانحرافات ايجابية

- تتيح الموازنة للإدارة رسم السياسات المستقبلية في ضوء الفعل الجاري وكذلك تحقيق دورة الموازنة في تحسين الخطط ووسائل الرقابة على تنفيذها.

¹ محمد مصطفى ابو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص19.

² المرجع نفسه، ص19.

الفرع الثالث: قواعد اعداد الموازنة العامة:

تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة إلى خمسة قواعد أساسية تتمثل في:

1. القاعدة السنوية: يقصد بمبدأ السنوية أن يتم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة ويتم ذلك بصفة دورية، أي أن الميزانيات العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى، حيث تجدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الموازنات من طرف السلطة التشريعية لإجازتها والعمل بها. مبررات قاعدة السنوية¹:

- تساعد على إجراء المقارنات بين مختلف بنود الموازنة بين سنة وأخرى، مما يساهم في رسم السياسات المالية والتنموية.
- يولد تقدير الإيرادات والنفقات لمدة أطول من سنة بعض الصعوبات نظرا للظروف والمتغيرات غير المتوقعة.
- تقصير السنة المالية إلى مدة أقل من السنة سيؤدي إلى إشغال السلطة التنفيذية، ولا يعطيها الوقت اللازم للقيام بالواجبات الموكلة لها.
- تساعد على تبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.

2. قاعدة الشمولية العمومية: استنادا لهذا المبدأ لا بد أن تكون الموازنة العامة شاملة لكل النفقات العامة و إيراداتها، فلا بد أن تدرج فيها جميع الموارد قبل أن توجه لمختلف مجالات الإنفاق العام، و مبدأ الشمول يعتمد أساسا على أن تشمل الموازنة على النفقات و الإيرادات بطرفيها بشكل كامل و ليس بشكل ناقص بين أجزاء من النفقات و الإيرادات، أو بمعنى آخر تكون النفقات العامة مفصولة عن الإيرادات، و لا بد أن تظهر بكل مبالغها دون استثناء، أي دون اقتطاع أو إنقاص، فهذا المبدأ يركز على المضمون، و لقد جاء هذا المبدأ من أجل التخلص من آثار النظام المالي القديم الذي كان يعتمد على اقتطاع بعض التكاليف من الإيرادات، و بالتالي لا بد للحكومة عند إعدادها للموازنة العامة عدم قيامها بالمقارنة بين النفقات العامة و الإيرادات العامة لأي دائرة وزارية خلال السنة المالية، و لكن يتعين عليها إظهار و تبيان كل الإيرادات العامة و النفقات العامة، فانتهاج هذا المبدأ يؤدي إلى فاعلية أكبر للرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، وذلك لوضوح ووجود كل النفقات العامة بشكل مفصل و نفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، فهذا المبدأ يتيح للبرلمان أن يكون على وضوح من أمره عند التصويت على الموازنة، فهو يخضعها لتحليل معمق، لذا هناك الكثير من مفكري العلوم المالية الذين يعتبرون مبدأ شمولية الموازنة العامة وهو من الشروط الأساسية لتسهيل عملية الرقابة من قبل السلطة التشريعية².

¹ كردودي صبرينة، ، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص:ص:118،119.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مرجع سبق ذكره، ص:ص:102،103.

3. قاعدة وحدة الموازنة: يقصد بها أن يتضمن مشروع الموازنة العامة كافة نفقات و إيرادات الدولة المقدره تفصيلا في وثيقة واحدة، الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة، و يسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة و سياستها المالية. غير أن حتمية مواكبة التغيير الجوهري الذي تحقق في مهام و وظائف الدولة الحديثة، و الذي استلزم ضرورة الاعتماد على اللامركزية في إدارة العديد من الوحدات الحكومية و المؤسسات العامة، جعل الخروج من هذه القاعدة في بعض الحالات ضرورة حتمية، و أهم هذه الحالات هي¹:

- الموازنة الملحقه.

- الموازونات المستقلة.

- الحسابات الخاصة على الخزانه.

4. قاعدة توازن الموازنة العامة: تعني هذه القاعدة التوازن بضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وعلى هذا الأساس فلا تعتبر الموازنة محققة لقاعدة التوازن إذا زادت النفقات عن الإيرادات، حيث يعني ذلك عجز الموازنة، أما وعند زيادة الإيرادات عن النفقات يطلق على تلك الزيادة فائض الموازنة والاتجاهات الحديثة أصبحت تقبل فكرة وجود فائض أو عجز الموازنة السنوية ويرحل ليسوي مع السنوات التالية، والحقيقة أن هذه القاعدة هي أقرب للنظرية أكثر منها للواقع العملي وخاصة في الدول النامية والتي دائما ما يظهر هناك عجز بسبب زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة المتوقعة، وهنا يتوجب على الدولة تخفيض النفقات لتساوي الإيرادات أو زيادة الإيرادات لتغطية النفقات أو البحث عن مصادر التمويل لسد العجز وخصوصا في حالات الحروب إلا أن الاقتراض والإصدار النقدي كلاهما ضار بالاقتصاد لان الاقتراض يمثل عبئا على الأجيال القادمة لصالح الأجيال الحالية علاوة على أنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة عند حلول أجل سداد الأقساط والفوائد أما زيادة الإصدار النقدي فإنه يؤدي إلى التضخم أي انخفاض في قيمة النقود وارتفاع الأسعار.²

5. قاعدة المرونة: يقصد بالمرونة السهولة في تنفيذ الموازنة، والتكيف مع كل الاحتمالات غير المتوقعة خلال السنة المالية، وأن لا تكون كثرة الإجراءات عائقا لتنفيذ الموازنة العامة، ولذلك فإن مما يساعد على تحقيق مرونة الموازنة العامة عدم الرجوع كثيرا في المسائل المالية للموازنة المركزية، كما أن تبسيط القوانين وللوائح المالية، واختصار إجراءاتها يضمني درجة من المرونة على الموازنة.³

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 77

² محمد مصطفى أبو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ عزوز مناصرة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

6. قاعدة الشفافية: وهو من أهم المبادئ والتي لاقت اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة، إذ يتطلب أن تنشر الحكومة عبر موازنتها معلومات آنية حول النفقات والإيرادات، كما يجب أن تتصف معلومات الموازنة وفقا لهذا المبدأ وتتسم بالوضوح بحيث لا تخفى مقاصد السياسة وبالتالي يجب أن تكون الموازنة سرية من حيث الإجراءات أو نشرها كوثيقة في وسائل الإعلام المختلفة المطبوعة منها والرقمية منها والمرئية وبما يحقق سهولة المنال والوصول السريع إليها وإتاحتها وتيسيرها للجميع بما يسمح لمعرفة الخيارات السياسية التي تعكسها، وبالوقت نفسه إمكانية تحديثها والنقاش بخصوصها... إلخ¹.

7. قاعدة أو مبدأ المشاركة: وهو من المبادئ الحديثة التي يجري التأكد حولها في الوقت الحاضر وهي سمة من سمات عمليات الموازنة الفاعلة في الدول المتقدمة والساعية للتقدم، وتعني إتاحة الفرصة أمام كل الأطراف المعنية والمتأثرة بعملية الموازنة وتخصيصاتها بطريقة محددة و واضحة بالمساهمة في إعدادها وتحضيرها ومراقبتها ومسائلها².

¹أثير أنور شريف، موازنة المخرجات- النتائج: المدخل المعاصر لتحقيق الحكم الرشيد إطار معرفي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، لا عدد، جامعة الانبار، لا سنة، ص17.

²نفسه، ص17.

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أكبر المشاكل التي يواجهها اقتصاد العديد من دول العالم، حيث ينتج هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، و يعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه و معالجته، و من هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم عجز الموازنة العامة، أنواعها، أسباب العجز، ومخاطره.

المطلب الأول: تعريف عجز الموازنة العامة وانواعها

تواجه الكثير من الدول النامية والمتقدمة مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في سعيها لتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتصبح مهمة السياسة المالية هي علاج عجز الموازنة العامة.

الفرع الاول: تعريف عجز الموازنة العامة للدولة

عرفت الموازنة العامة لعدة تعريفات، منها أنها: " مجموعة من الأهداف والبرامج المعبرة عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة (عادة ما تكون سنة) معبر عنها بحجم كلفة كل هدف أو برنامج، مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها. "والمقصود بعجز الموازنة العامة عند علماء الفكر المالي، هو قصور الإيرادات العامة للدولة على تغطية النفقات العامة المقدرة، أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز وطبيعة".

كما يعرف عجز الموازنة العامة على أنها: " الفرق بين جملة النفقات و الإيرادات الحكومية، غير أن تحديد طبيعة مكونات كل الإيرادات العامة و النفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس متعددة ومختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي¹.

وعرف أيضا: " هو عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني إن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، و هذا ما يسبب تضخما في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض².

¹ كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص172.

² محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة عجلون، الاردن، 2013، ص280.

وأيضاً: " هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها¹.

واخيراً عجز الموازنة هو زيادة النفقات على الإيرادات بشرط تدخل في الموازنة جميع إيراداتها و نفقاتها المالية بحيث لا تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة، فالنفقات هي التي تحدد حجم العجز. وهو أيضاً اختلال مالي يواجه الحكومة نتيجة قصور موارها وامكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

أولاً: العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق لإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي والمخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، ويمكن أن يكون الفرق بين الأنفاق الجاري و الإيرادات الجارية حيث يعبر الأنفاق الجاري عن مجموع الأنفاق دون الأنفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العامة².

ثانياً: العجز الشامل : ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية والنقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية والغير الضريبية مضافاً إليها المح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الاضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتترضها من القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي. غير أن الاخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملاً خطيراً من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئاً كارثياً على هذه الدول، وهو العبء الذي نجم من علاقات الاستغلال غير المتكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينات والثمانينات ويوحي الاخذ بهذا المفهوم إلى نتيجة معينة تهم الدائنين وفحواها أنه لا بد للميزان الرئيسي في آخر المطاف أن يصير ميزانا إيجابياً لكي يغطي ولو جزء من فوائد الدين الجاري³.

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف - القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013، ص 297.

² ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الرباط الوطني، المغرب، 2016، ص 29.

³ كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 171، 172.

ثالثا: العجز الأساسي: يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدولة النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدولة¹.

رابعا: العجز التشغيلي: العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام خصوصا منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوعة للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدهم بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض المالىين الى اهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الاسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض².

خامسا: العجز الهيكلي: وهو مقياس يحاول ان يحصي اثر العوامل الطارئة او المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الاسعار وانحراف اسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الاصول الحكومية ويبين لنا هذا العجز معدلات نمو الايرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ او مؤقت ، فهو عجز دائم يستبعد اثر العوامل المؤقتة او العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي اضافة الى التذبذبات في الدخل المحلي واسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من اجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار ان هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول ازالة اثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة ، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي واسعار الفائدة، ومن جانب اخر فصفة الهيكلية لا بد لها من الاستمرار الزمني³.

¹ الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مرجع سبق ذكره، ص:15، 16.

² نفسه، ص:16.

³ الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، ص:116

سادسا: **العجز المفروض:** هي الأعباء و النفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات، والكوارث، والحروب هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية الذي يؤدي في بعض الحالات إلى الاختناق¹.

سابعا: **العجز المالي المقصود:** فقد تلجأ الدولة إلى العجز المقصود في الموازنة عندما تعاني من أزمة اقتصادية، وتخشى على اقتصادها من الشلل، وبذلك فهي تحفض من الضرائب وتزيد في الانفاق حتى تحدث استثمارات، وتنشئ مناصب شغل كبيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنعش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي يسبب عجزا في الموازنة إلا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى من ورائه تحطي الازمة بسلام، وتحقيق الرخاء للمجتمع².

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

أولا: **زيادة النفقات العامة:** هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة ونمو النفقات العامة للدولة نبرزها في ما يلي³:

1. توسع مساحة نشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي الرأسمال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي.
2. زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى تزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي.
3. اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال و الموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.
4. رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار و ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

¹ عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، سنة 2015، ص 68.

² عبد الله حسين أبو القمصان، نفس المرجع، ص 69.

³ دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ص 105، ص 106.

5. تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية.

6. نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة وبالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

7. عامل التضخم وما يرافق ذلك من تدهور في قيمة النقود، الامر الذي يدفع الانفاق العام نحو التزايد الظاهري فقط نتيجة تزايد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة¹.

8. الظروف الطارئة من نحو الكوارث والزلازل والفيضانات².

ثانيا: تراجع الإيرادات العامة للدولة: من بين اهم العوامل التي تؤدي الى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي³:

1. انخفاض حصيللة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية.

2. ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب الى ضالة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالي ضالة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث ان الضرائب المباشرة ذات اثر تضخمي، وذلك جراء ارتفاع الاسعار بسببها من جهة واقتراض توجيه حصيلتها للنفق العام الاستهلاكي حيث ان التضخم له اثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة.

3. عدم تطور النظام الضريبي وجوده يساهم في اضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي الى عدم استجابتها(النظم الضريبية) الى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، اضافة الى ذلك فان الانظمة مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.

¹ زواق الحواس، كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة المسيلة ، يومي 5 و6 ماي، 2014، ص8

²هاجيرة دهملي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الاسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة تلمسان، لا سنة، ص266

³ دروري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص، ص:106،107.

4. زيادة اهمية الضرائب على قطاع التجار والخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث ان لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن مع عدم استقرار الاسعار وذلك ما يؤدي الى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة.

5. زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، و لضعف تأهيل الادارة الضريبية من جهة اخرى¹.

ثالثا: سوء التسيير والإدارة المالية والإنفاق المظهري: ويرجع نمو الانفاق العام في البلاد ايضا الى الانفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على اقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، واقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون اية نتائج تذكر. بالإضافة الى تفشي حالات الفساد وسوء الادارة واهدار المال العام، وتهميش مناطق معينة مقابل استثثار مناطق اخرى بمقدرات الدولة واهتمامها، وتراكم الثروات غير المشروعة².

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة للدولة

لعجز الموازنة مجموعة كبيرة من الاثار أهمها³:

1. وقوع الدولة في حالة التضخم: عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي و طبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا ، فتتراجع الأسعار و يحصل التضخم و تنخفض قيمة العملة.
2. إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الاقتراض.
3. ان وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي الى وجود خطر الافلاس حيث انه لوجود العجز تلجأ الدولة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز الامر الذي سيترتب عليه وجود نفقات اضافية لسداد اقساط القروض وفوائدها.
4. إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص و زيادة الاستهلاك العام.
5. اللجوء لتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب: فعندما يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة غالبا ما تقوم الدولة برفع معدلات الضرائب من أجل زيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة العامة وتنجر نتيجة لهذه الزيادة في معدلات الضرائب العديد من الآثار وأبرزها⁴:

¹ هاجيرة ديملي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 179

³ هزوشي طارق، لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي حول:

الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهنات المستقبلية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 7.

⁴ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 131، 132.

- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.
- تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة عن عرض وطلب الأموال الإنتاجية.
- تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد.
- يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار، لأن المدخرين يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقضة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

المطلب الرابع: الطرق التقليدية لمعالجة العجز في الموازنة العامة

امام تعذر لجوء الدول في كثير من الحالات الى خفض الانفاق العام لتغطية فجوة الموارد المالية التي تعانيها وتحقيق نوع من التوازن في موازنتها العامة لأسباب اقتصادية او اجتماعية، ورغم تعدد الرؤى التقليدية حول اليات تمويل العجز الموازي، فإنها لن تخرج عن ثلاث المديونية والضرائب والاصدار النقدي والمستخدمه على نطاق واسع في هذا المجال¹:

أولاً: المديونية: تتمثل في الاقتراض بفائدة سواء كانت قروضا خارجية ام قروضا داخلية وليس هناك فرق ان كان مصدرها المصارف التجارية او السوق المالية من خلال اصدار ادوات الدين العام من سندات واذونات الخزينة ، وبالتالي فهي اساليب ربوية بالدرجة الاولى، فضلا عن جملة القضايا التي يثيرها التمويل بالمديونية والتي من ابرزها:

1. الجيل الذي يتحمل العبء الحقيقي للقرض، واثر المديونية باعتبارها عبئا حقيقيا على الاقتصاد. فقد ذهب البعض الى ان الجيل المستقبلي هو الذي يتحمل عبء المديونية ممثلا في الاقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال الضرائب التي يدفعها لذلك يصطلح على القروض الضرائب المؤجلة، وهذا ما يجعل الاجيال القادمة معاقبة بالمطالبة بأعباء لم تستفد منها.

2. هناك من نظر الى عبء المديونية على انه الانخفاض الحاصل في راس المال المتاح للقطاع الخاص نتيجة الاقتراض العام، وهذا ما يحدث اثارا مزاحمة، فالأموال التي اکتتب بها القطاع الخاص والافراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار او زيادة الاستهلاك والذي من شأنه حفز الانتاج، وفي اطار هذا المنظور فان العبء يقع على الجيل الحالي والجيل القادم في ذات الوقت.

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 9-10.

3. الدين العمومي يمكن ان يتغذى ذاتيا عند عجزه على انتاج عوائد كافية وضرورية، حيث تجدد الدولة نفسها بحيرة مجددا على الاستدانة من اجل الوفاء بخدمات هذا الدين، وقد يصل الوضع الى مستوى يجعل الدين العمومي غير قابل للتحميل وتصبح الدولة غير قادرة على احترام التزاماتها، وخاصة عند هبوط معدلات النمو الاقتصادي الى مستويات تقل عن معدل الفائدة الحقيقي.

ثانيا: الاصدار النقدي: ويعني الاقتراض من البنك المركزي عن طريق اصدار نقدي جديد، فضلا عن ربوية القرض بين الحكومة والبنك المركزي، فانه تمويلا تضخميا يتسبب في تدهور قيمة العملة، ومن ثم فانه يدخل في خانة الاساليب التضخمية من الدرجة الاولى، وقد اثار هذا الاسلوب التمويلي عديد النقاشات حول الاثار التي يحدثها على المتغيرات الحقيقية، والتي بحسب البعض تتوقف على التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على اساسها الاصدار النقدي:

- الفرضية الاولى: الكتلة النقدية التي تم اصدارها تجدد مقابلا في استجابة سريعة للجهاز الانتاجي في زيادة الانتاج، ومن ثم لا تكون هناك اثار تضخمية، فالعرض قادر على الاستجابة للطلب.
- الفرضية الثانية: الكتلة النقدية التي تم اصدارها سوف يتم اكتنازها او ادخارها، وفي هذه الحالة لا تحدث اثار تضخمية لعدم حصول ارتفاع في الطلب لكن يبقى هذا السلوك مؤقتا، فيحتمل ضخ هذه المبالغ في اي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يقود الى ارتفاع مباشرة وسريع في الطلب، الامر الذي يحدث صدمة تضخمية يصعب تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.
- الفرضية الثالثة: الكتلة النقدية التي تم اصدارها سوف تنعكس في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي الى زيادة الطلب على الحاجات الاستهلاكية، فينتج عن ذلك ارتفاعا في الاسعار، وتصبح المنتجات المحلية اقل تنافسية وتنخفض الصادرات كنتيجة لذلك. واذا بلغ التضخم مستويات مرتفعة فانه يضبط العمل الانتاجي ويزيد من الارباح الناتجة عن المضاربة مما يؤدي في الوقت نفسه الى ارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا: الضرائب: تعتبر الضرائب من اهم الادوات المستخدمة في تمويل العجز الموازي، وذلك من خلال الزيادة في المعدلات الضريبية والتوسيع في الازعة الضريبية على ارباح المشروعات الاقتصادية واجور ومرتبات العاملين، وهو ما يقلص هوامش ربح المشروعات ويحد من قدرتها على التمويل الذاتي. وعادة ما يعمل القطاع الاقتصادي على نقل هذا العبء عن طريق الاسعار، ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات وارتفاع المطالبة بزيادة الاجور، والمحصلة ارتفاع مستوى الضغط الضريبي. والذي اقل ما يحدثه من اثار:

- تقليص القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين.
- تثبيت النشاط الانتاجي لتأثيراته السلبية على النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية في حد ذاتها نتيجة تدهور او زوال المادة الخاضعة للضريبة ذاتها من ثم تفاقم عجز الموازنة العامة.

- افتقاد اقتصاد الدولة لقدرته التنافسية.

الخلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل الى النتائج التالية:

- الموازنة العامة هي خطة مالية تضعها الدولة من اجل تحقيق اهدافها وتعتبر توقعاً للإيرادات والنفقات خلال السنة المالية المقبلة.

- تعتبر الموازنة العامة أداة رقابية حيث تمثل الموازنة الأداء المخطط له، ويتوجب مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له وحصر الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها والاستفادة من ذلك في عمليات التخطيط اللاحقة.
- تتشكل الموازنة العامة من جانبين هما: الإيرادات العامة وهي مجموع الدخول المالية التي تتحصل عليها الدولة من مختلف المصادر، والنفقات العامة وهي جميع ما تصرفه الدولة من اجل خدمة المصلحة العامة.
- تعتبر الموازنة اداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دورا هاما في اعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية، الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، او عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع
- عجز الموازنة هو عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني إن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات.
- يحدث العجز في الموازنة عندما تفوق النفقات مجموع الإيرادات، وتسعى الدولة من اجل حل مشكلة العجز بمختلف الوسائل.
- العجز في الموازنة يمكن ان يكون متوقعا، ومخطط له، وقد يكون هو الاخطر، لأنه يعود الى خلل هيكلية في الاقتصاد يصعب علاجه.

تمهيد:

تلعب الصكوك الإسلامية دور كبير في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال تنمية المدخرات وتوجيهها لخدمة الاستثمارات الوطنية، وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة للاحتياجات الاستثمارية للحكومات والشركات، حيث باتت الصكوك أحد الأدوات المالية التي يتم الاعتماد عليها في تمويل عجز الموازنة العامة. ومنه سيتم التطرق في هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: تطور إصدارات الصكوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

تعد عملية إصدار الصكوك الإسلامية نقطة فارقة في تاريخ تطور وابتكار الهندسة المالية الإسلامية لم يسبق لها مثيل في تطور التمويل الإسلامي، ولم تكن هذه الصكوك ذات أهمية قبل عقد من الزمن، ويرجع الاهتمام الكبير للصكوك الإسلامية من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لما لها من أهمية بارزة ومساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد من خلال قدرتها على حشد الأموال لتمويل مشاريع ضخمة في الغالب فضلا عن كونها إحدى الأدوات الهامة التي يمكن ان تساهم في تنويع سلة الحلول لعجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية وخصائصها

تعد الصكوك الإسلامية من ابرز منتجات صناعة التصكيك بالمؤسسات المالية الإسلامية، وقد شهدت نموا استثنائيا في السنوات الاخيرة حتى اصبحت الشريحة الاسرع نموا في سوق التمويل الاسلامي. وذلك باعتبارها من افضل وسائل تجميع الاموال اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الاول: نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية

أولا: نشأة الصكوك الإسلامية

ظهرت فكرة الصكوك الإسلامية منذ ما يقارب الأربعين سنة، وتحديدًا سنة 1978 من خلال دراسة اعدّها الدكتور سامي حمود بعنوان "سندات المقارضة"، وقد اخذت هذه الفكرة تطور تدريجيا الى ان بدا تطبيقها في الثمانينات من القرن الماضي. وفي البداية كان العمل بالصكوك الإسلامية متواضع جدا حيث استخدمت في تمويل مشاريع بعض الدول كباكستان والسودان وتركيا، ومع مرور الوقت تنوعت استخدامات الصكوك واغراضها والمستفيدون منها؛ مما ساعد على انتشارها فلم يعد العمل بها محصور على الدول الإسلامية فحسب بل توسع ليشمل العديد من الدول الغير الإسلامية كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واليابان. والصكوك منها ما تصدرها الشركات فتسمى "صكوك شركات" ومنها ما تصدرها الحكومات فتسمى "صكوك سيادية"، وهذه الأخيرة تستحوذ على أكبر حصة في سوق الصكوك العالمية، وهي تصدر لأغراض عدة منها تمويل عجز الموازنة العامة، حيث اثبتت هذه الأدوات التمويلية قدرتها على جلب الموارد المالية التي تحتاجها الدول لسد العجز في موازنتها دون ان تؤدي الى زيادة معدلات التضخم او زيادة العجز او التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وغيرها

من الآثار التي يخلفها الاعتماد على الأساليب التقليدية في سد العجز الموازنة كالسحب من الاحتياطي العام والاقتراض العام بنوعيه الداخلي والخارجي والإصدار النقدي الجديد¹.

وفكرة الصكوك الإسلامية تقوم على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفق للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم" أي المشاركة في الربح والخسارة، وذلك على منوال نظام الأسهم العادية في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار. حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في راس المال والتداول والهبة والارث ونحو ذلك من المعاملات في الأسواق المالية. وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد المصرف الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي، أو الحكومات².

ثانياً: تعريف الصكوك الإسلامية

1- لغة: الصكوك جمع "صك"، وقد ورد مفهوم الصك في معاجم اللغة بعدة مفاهيم، حيث جاء بمعنى الضرب، ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَقْبَلتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَّةٍ فَصَكَتْ وَجْهَهَا ﴾ (الذاريات، الآية 29) والصك: كتاب وهو فارسي معرب والجمع اصك وصكاك وصكوك³، والصك هو الكتاب الذي يكتب في المعاملات والتقارير⁴، وأيضاً الصك هو الضرب الشديد بالشيء العريض، وقيل هو الضرب عامة بأي شيء كان صكه يصكه صكاً⁵، وصاد والكاف أصل واحد يدل على ضرب الشيء بقوة⁶، والصك كتاب الإقرار بالمال وغيره (معرب) وأيضاً مصدر معناه الضرب الشديد واللطم⁷

2- الاصطلاح المالي: "أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص)، وتتم عملية التصكيك من خلال قيام مؤسسة ما بتجميع أصولها غير السائلة وتحويل ملكيتها إلى جهة أخرى (صندوق أو مؤسسة)، تقوم بإصدار

¹ رمينة حبية، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزانة العمومية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي، ميله، الجزائر، 2017، ص: 121، 122.

² أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 29

³ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1994م، ص 363.

⁴ أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لا ط، الجزء 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ-1978م، ص 345.

⁵ أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط 1، ج 10، دار النوادر، بيروت- لبنان، د.ت، ص 456.

⁶ أحمد بن فارس بن زكريا أبي الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، ج 3، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1979م، ص 276.

⁷ محمد عميم الاحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2003، ص 129.

صكوك تساندها تلك الأصول وبذلك تتيحها للتداول في أسواق الأوراق المالية، بعد أن يتم تصنيفها ائتمانياً، وكذلك بعد خضوعها لعدد من الإجراءات الفنية¹.

وهناك عدة تعاريف للصكوك الإسلامية منها:

حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"².

وعرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك ملكية برأس المال على أساس وحدات متساوية، القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه"³.

وتعرف أيضاً على أنها: "أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، يتم إصدارها وفق صيغ التمويل الإسلامية تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح أو خسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلاً، أو سيتم إنشاؤه من حصة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والاطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في أن تكون أعياناً، أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو معنوية أو خليط من بعضها أو كلها حسب شروط معينة، ومن ثم فهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وإنما تثبت لحاملها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد"⁴.

ومن ثم فإن الصكوك الإسلامية هي بديل للسندات التقليدية وهي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة مسجلة بأسماء أصحابها، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية تخول حاملها التصرف في ملكية شائعة بموجودات عينية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي قابلة للتداول والاطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة.

¹ محمود سحنون، شعيب يونس، دور الصكوك الإسلامية الحكومية في التقليل من أزمات الديون السيادية، الملتقى الوطني حول الأسواق المالية والعملة المالية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أفق الحموك- تامنغست، يومي 09 و10 أبريل 2013، ص8.

² المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، صكوك الاستثمار، النامة البحرين، 2010، ص 467.

³ مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم: (4/19) 178 بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر، الإمارات العربية المتحدة، يومي 26-30 أبريل 2009.

⁴ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفرع الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

تتفق الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والإصدار، إلا أنها تتميز عن غيرها في كونها أوراقاً مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى انتهاء أجلها.

ويمكن ذكر أهم الخصائص العامة للصكوك الإسلامية فيما يلي:¹

- الصك وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.
- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.
- يمثل الصك ملكية حاملها أو مالكيها حصصاً شائعة في أصول لها دخل، سواء كانت اعياناً أو منافع أو خدمات أو خليط منها أو من الحقوق المعنوية وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها، وهذا ما يميزها عن السندات التقليدية.²
- صاحب الصك يستحق المشاركة في ناتج المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل كل على نصيبه من العائد ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثل الصك باعتباره رب المال في اختصاصه بملكه وما يطرأ عليه من عوارض.³
- الصكوك المالية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات المباحة التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل، أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات.⁴
- هناك علاقات تنشأ بتعامل مع الصكوك بين الأطراف، فتوجد علاقة بين حامل الصك وغيره من حملة الصكوك، وهذه علاقة بين الشركاء في ملك واحد، وعلاقة بين حملة الصكوك والجهة المصدرة له، وهي علاقة رب المال برب العمل (يسمى المضارب)، وليست علاقة دائن بمدين. أي أن الصكوك خالية من الربا.⁵

¹ المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، مرجع سبق ذكره، ص 471.

² زياد دماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 8، العدد 1، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2011، ص 35

³ عمر عبو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جامعة حسينية بوعلوي، الشلف، 2017، ص 30

⁴ احمد شعبان محمد على، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاط، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 34

⁵ نفسه، ص 34.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل الصكوك الإسلامية

انطلاقاً من تعريف الصكوك الإسلامية، يمكن تحديد أنواع الصكوك الإسلامية، والمراحل التي تمر بها عملية التصكيك.

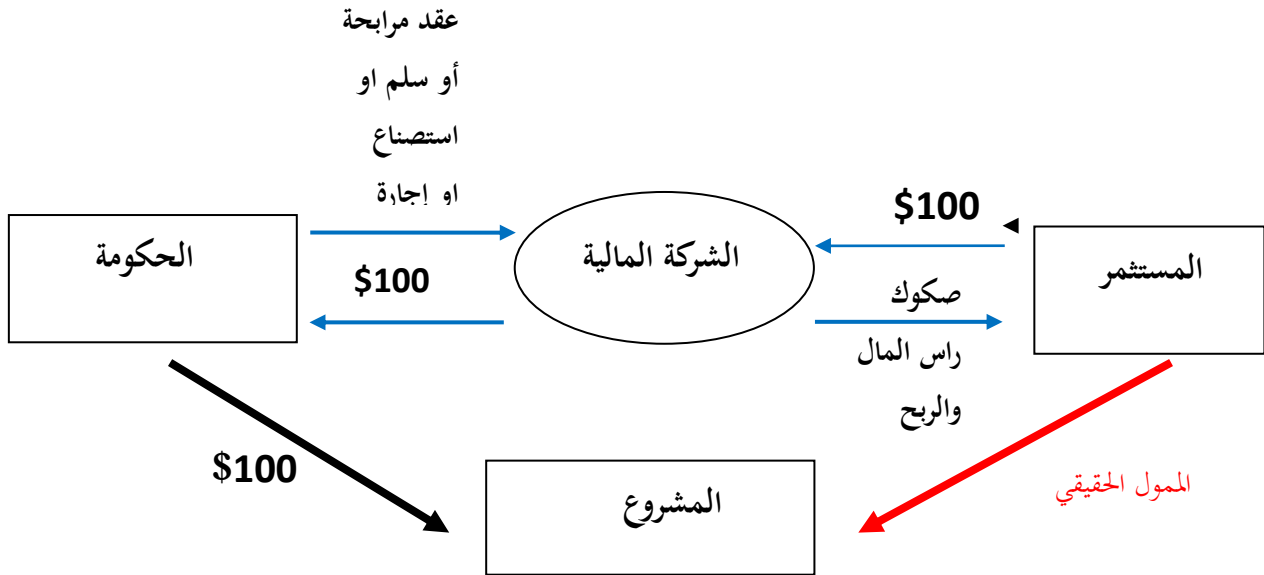
الفرع الأول: أنواع الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك الاستثمارية الإسلامية إلى أنواع عديدة تبعاً لعدة اعتبارات، إلا أننا سوف نهتم بالصكوك الأكثر انتشاراً، حيث يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين هما: صكوك قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول.

أولاً: الصكوك القابلة للتداول: هي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:¹

1- صكوك المضاربة: عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه.

الشكل رقم (01-02): آلية إصدار صكوك المضاربة الحكومية

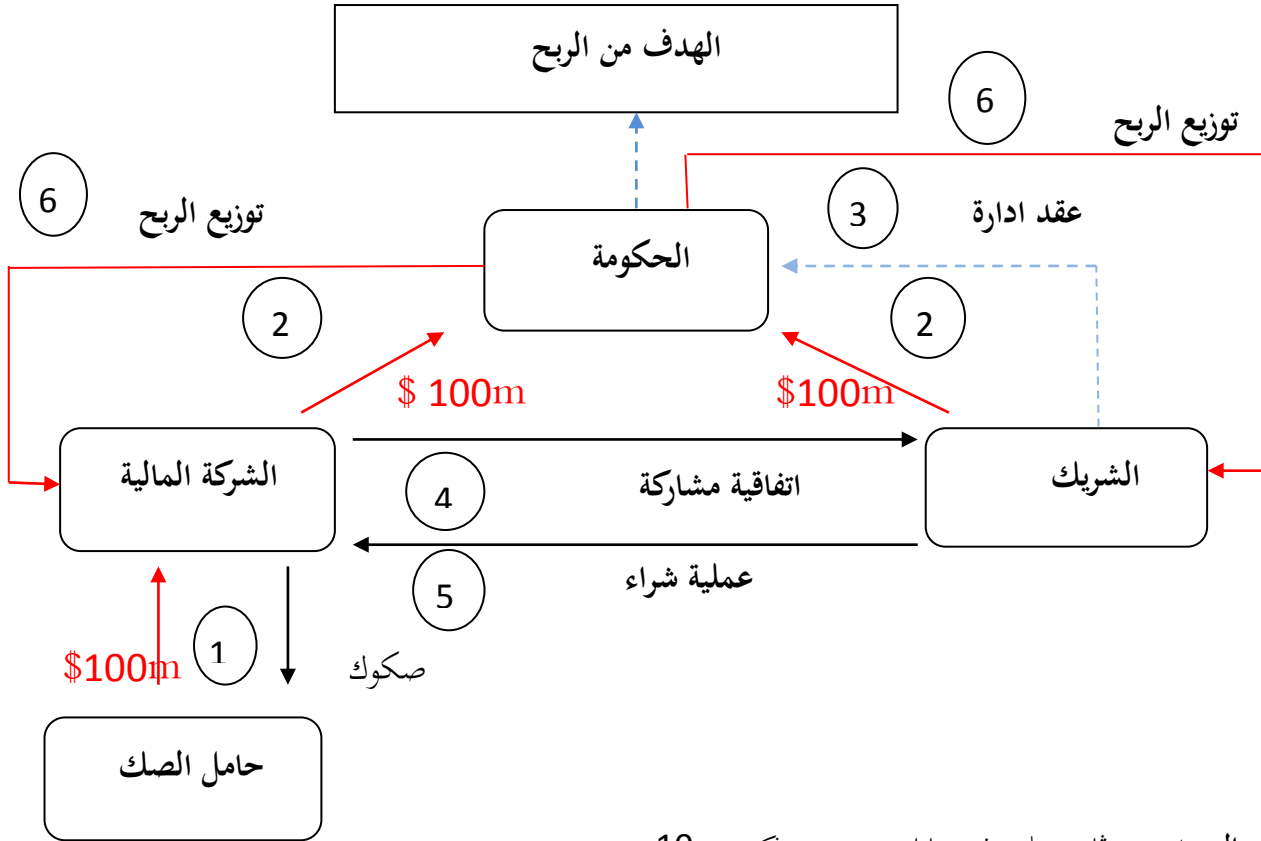


المصدر: بن ثابت علي، فتني مايا، التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجاً، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية والإسلامية، اليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، جامعة عنابة، 8 و9 ديسمبر 2013، ص6.

¹ شرياق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية - مع الإشارة للتجربة السودانية-مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة 8ماي 1945-قلمة، /2017/12، ص، ص: 376-377.

2- صكوك المشاركة: هي " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم.

الشكل رقم (02-02): آلية إصدار صكوك المشاركة الحكومية



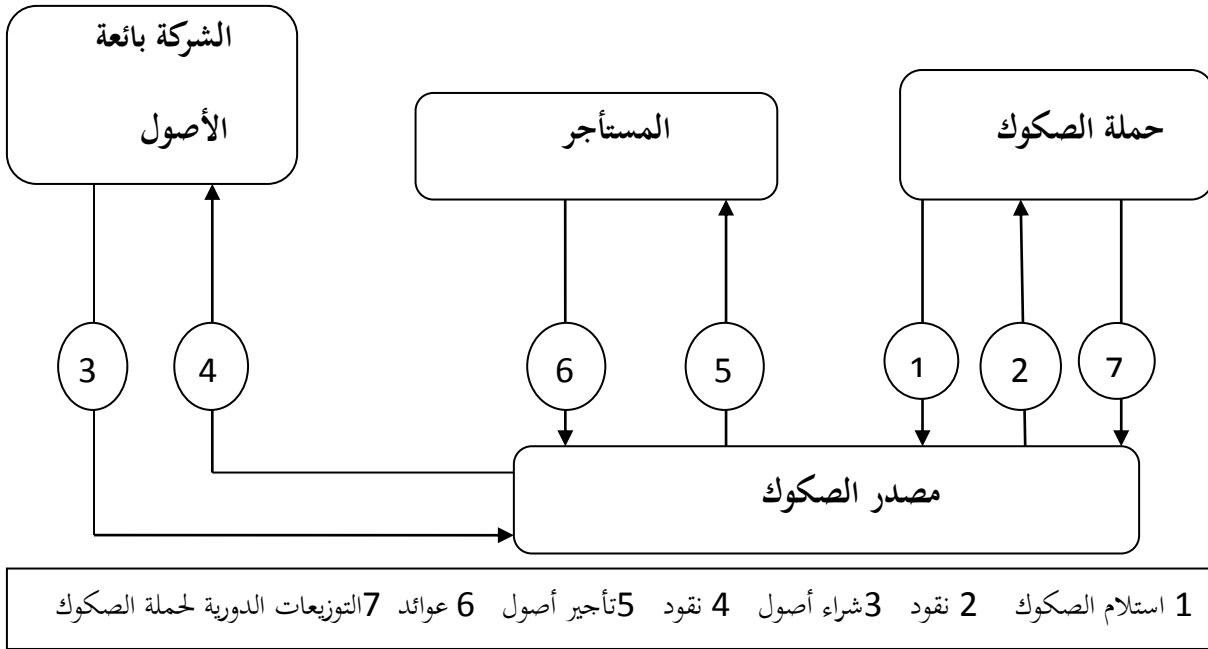
المصدر: بن ثابت علي، فتنى مايا، مرجع سبق ذكره، ص10.

3- صكوك الاجارة: هي " صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية منافع اعيان معمرة مرتبطة بعقود اجارة او تمثل عددا مائثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم اصدار صكوك تأجير على صيغة اجارة أو مشاركة في الإنتاج، وقد تمثل حصة في أصول حكومية.

فتستثمر حصيلتها في شراء أصول إنتاجية على ان يعاد تأجيرها الى مستخدميها، ومعنى ذلك ان تقع على اعيان تصلح لاستغلال منفعتها، مع استمرار بقائها لفترة طويلة نسبيا، وتصلح هذه الصيغة لأنشطة استثمارية المتوقع لها توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ويمكن ان تنتهي الاجارة بالتمليك اذا تضمنت المدفوعات التي يحصل

عليها المالك للأقساط الثانوية، كما يمكن النص في العقد على بيع الأصل مؤجر في نهاية المدة إلى المستأجر، والعائد على صكوك الاجارة معروف ومحدد مسبقا.¹

الشكل رقم (02-03): هيكل صكوك الاجارة



المصدر: محمود سحنون، شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص9.

بالإضافة إلى هذه الصكوك هناك صكوكا أخرى أقل انتشارا وهي خاصة بالبنوك الزراعية، كصكوك المزارعة، المساقاة والمغارسة:²

1- صكوك المزارعة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

2- صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والانفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.

¹ يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها، ط1، دار التعليم الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2014، ص245.

² الطيب داودي، كردودي صبرينة، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014م، ص4.

3- صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من اعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

ثانيا: الصكوك غير القابلة للتداول: لا يجوز تداول هذه الصكوك لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي الى تأجيل البدلين، وتمثل هذه الصكوك في:

1- صكوك السلم: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم (17) صكوك السلم بأنها: "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك".¹

فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، لا تزال في ذمة البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.²

2- صكوك الاستصناع: هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك.³

وصكوك الاستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، الا انه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، وعليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.⁴

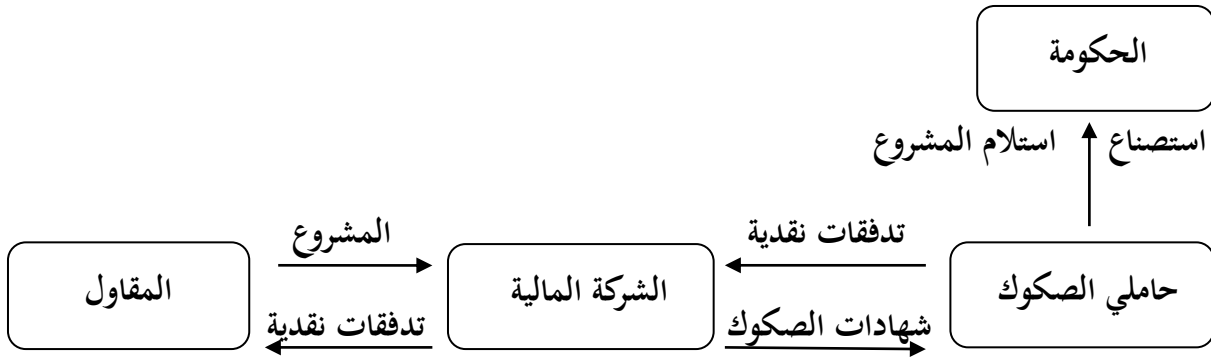
¹ المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم ١٧، مرجع سبق ذكره، ص 469.

² شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 378.

³ المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، مرجع سبق ذكره، ص 469.

⁴ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 378.

الشكل رقم (02-04): آلية عمل صكوك الاستصناع الحكومية



المصدر: محمود سحنون، شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3- صكوك المراجعة: حسب المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن صكوك المراجعة هي: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك.¹

فصكوك المراجعة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه او عن طريق وسيط مالي ، بعد تملك البائع وقبضه ، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضائع ونقلها وتخزينها ، ويكتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المراجعة²

الفرع الثاني: مراحل عملية التصكيك

يمر التصكيك بثلاث مراحل تتم وفق التسلسل الآتي³:

أولاً: مرحلة إصدار الصكوك

وفي هذه المرحلة يقوم المصدر الأصلي بتعيين الاصول التي يراد تصكيكها وتجميعها في وعاء استثماري موحد يعرف بمحفظة التصكيك ويتم نقلها الى شركة ذات اغراض خاصة (..) مع الاخذ بنظر الاعتبار معرفة نوع الصكوك كونها مرتبة بأصول حقيقية ام لا، اذا يجب هنا التمييز بين نوعين من الصكوك:

1- صكوك مدعومة بأصول: واهم ما يميز هذه لصكوك أن حاملها لا يرجعون الى المصدر الأصلي في حالة التعثر او العجز عن السداد أي انها تقتضي التحويل الكامل للملكية القانونية بالنسبة لأصول محل العقد.

¹ المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم 17، ص 469.

² شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 377، 378.

³ سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص، ص: 934، 935.

2- صكوك مرتبطة بأصول: ويسمى هذا النوع أيضا بالصكوك غير المدعومة بأصول وما يميز هذه الصكوك هي ان حاملها يرجعون الى المصدر الاصلي عن طريق ضمان سداد المستحقات او عن طريق الوعد بالشراء. وهنا يبرز دور شركات التصنيف الائتماني في تحديد قدرة المصدر الاصلي على الوفاء بالتزاماته نحو حملة الصكوك ومدى ارتباطه ب(..). كما يتم مراجعة هيكل تعزيز الائتمان الذي يراعي تخفيض المخاطر التي تواجه المستثمرين. تقوم شركة(..). بإعادة تصنيف الموجودات وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات وتحويلها إلى صكوك(تصكيكها) لتلي حاجات ورغبات المستثمرين.

ثانيا: مرحلة التداول:

وهي المرحلة الثانية التي يتم فيها انتقال الصك من يد الى يد عن طريق البيع مباشرة من خلال وسيط، مما يترتب عليه انتقال جميع الحقوق المقررة شرعا لمالك في ملكه من بيع او رهن او ارث، وله ان يبيع الصك بالقيمة المتراضي عليها، سواء كانت بالقيمة الاسمية او سوقية او اكثر او اقل منها مع مراعاة احكام الشرعية الخاصة بها.¹

ثالثا: مرحلة الإطفاء:

ويطلق على هذه المرحلة الإطفاء او الاسترداد، وهي المرحلة الثالثة من مراحل عملية التصكيك، ويقصد بها" شراء الحصة الاستثمارية في الصك من المستثمرين في تواريخ استحقاقها، ثم ردها الى الوعاء الاستثماري، ومن ثم خروج المسترد منه". او في بعض الأحيان تقوم جهة الإصدار عند طرح الصكوك بتعهد بإعادة شرائها عند الطلب بسعر الذي تقومه به في مواعد معينة، وقد يحصل التعهد عن طريق مؤسسات مالية أخرى، وفي كلتا الحالتين يتطلب الاسترداد التعهد بإعادة الشراء، وتوفير السيولة عند الطلب، ويعد هذا التعهد ملزما لمن صدر عنه خلال مدة الصكوك، وقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة على جواز قيام جهة الإصدار بفترات معينة بإعلان موجه الى الجمهور، تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء الصك بسعر معين، وقد يكون بالقيمة السوقية او القيمة الاسمية، ولا يوجد مانع من وقوع الشراء بذلك من غير ان يلتزم بها، شريطة ان لا تتعهد الجهة المصدرة، اما اذا كان من جهة أخرى، فيجوز التعهد لأنه ضمان من قبل طرف ثالث، شريطة ان لا يكون الطرف الثالث مملوكا من قبل الجهة المصدرة بما لا يزيد على 30% من راس المال المصدر.²

¹ زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012م، ص، ص: 95،94.

² زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 98،97.

المطلب الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية واهدافها

الفرع الأول: أهمية الصكوك الإسلامية: للصكوك الإسلامية أهمية كبيرة منها¹:

- 1- تساعد عمليات التصكيك المصدر الاصيلي في الملائمة بين مصادر الاموال واستخداماتها الامر الذي يسهم في تقليل مخاطر عدم الانسجام بين اجال الموارد واستخداماتها.
- 2- المساهمة في ادارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي، اذا تتوفر فرص استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات كما تزيد قابلية التداول أي تزداد البدائل للمستثمرين في الاوراق المالية.
- 3- تسهم الصكوك الإسلامية في جذب المدخرات وتعبئتها وكذلك الأموال المعطلة من مختلف فئات المجتمع وتوجيهها الى قنوات الاستثمار الحقيقية، والتي تسهم بالضرورة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.²
- 4- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية بدلا من الاعتماد على الدين العام.³
- 5- المساعدة في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر حقيقي للدولة (استخدام الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي).⁴
- 6- تسهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من الافراد الذين يرغبون في تشغيل أموالهم وفق احكام الشريعة الإسلامية وخاصة من خارج العالم الإسلامي.⁵
- 7- اتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الاسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الاسلامي. بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، واتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.⁶

¹ سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص933.

² عبد الحكيم محمد امبية، عبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد1، جامعة صبراتة، ليبيا، 2017، ص36.

³ نزار سناء، دور الية التوريق المصرفي والتصكيك الاسلامي في سوق رأس المال، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016-2017، ص75.

⁴ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مؤتمر دولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014، ص10.

⁵ سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص933

⁶ عمر عبو، مرجع سبق ذكره، ص51.

الفرع الثاني: أهداف الصكوك الإسلامية: تهدف الصكوك الإسلامية الى:¹

- تنويع مصادر التمويل: أي توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، كما تعمل على الموازنة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر.

- تقليل مخاطر الائتمان: فمن المعلوم ان المنشأة التي تريد تصكيك بعض أصولها لا تكون مسئولة عن الوفاء بها لحملة الصكوك، لان تصكيك هي عملية بيع حقيقي للأصول الى المنشأة المتخصصة، ومن ثم بيع حقيقي الى حملة الصكوك، وبذلك تكون نقلت مخاطر الائتمان الى الغير.

- الدمج بين أسواق الائتمان وأسواق راس المال: ان عملية التصكيك تؤدي الى تنشيط سوق الائتمان وسوق راس المال.

- يعتبر مصدر تمويلي من خارج الميزانية: فمن المعلوم أن عملية تصكيك أصول المنشأة المنشئ سوف يخفي رصيد الأصول من الميزانية العمومية، لأنه تم بيع الأصول الى الشركة المتخصصة، ويحل محلها (في ميزانية المنشأة المنشئ) ثمنها التي تدفعه اليه الشركة المتخصصة، وفي نفس الوقت ينخفض قيمة مجمع الاستهلاك، وبالتالي ترتفع قيمة الأصول في ميزانية المنشأة المنشئ، وهذا يزيد من قيمة معدل كفاية رأس المال هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى أن أي منشأة لديها ديون على الغير تستقطع من إيراداتها نسبة معينة لتكوين ما يسمى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وهذا بدوره يقلل من صافي الأرباح للمنشأة عامة، ولكن عندما يتم استخدام التصكيك سوف يلغي رصيد المخصص ويرد الى الإيرادات، وبالتالي لا يظهر في الميزانية لان الأصول الخاضعة لذلك تم بيعها أساساً.

- الحصول على السيولة اللازمة: لتوسيع قاعدة المشروع وتطويره، وذلك من خلال التصكيك وهو الاجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات او الشركات الى وحدات تتمثل في الصكوك، وعرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشروعات طويلة الاجل.²

المطلب الرابع: المخاطر المحيطة بالصكوك الإسلامية

يرتبط العمل المصرفي الإسلامي بالمخاطر الأكثر مما عليه في المصارف التقليدية وذلك لان العمل المصرفي قائم على المشاركة في الربح أي العائد والخسارة أي المخاطرة، بينما يقوم الاستثمار والتمويل المصرفي التقليدي على الفائدة ذات العائد المضمون بغض النظر عن النتائج محل الاستثمار.

¹ زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 4، 5.

² عمر عبو، مرجع سبق ذكره، ص50.

ويمكن تقسيم المخاطر التي تواجه الصكوك الإسلامية إلى ¹ :

الفرع الأول: مخاطر السوق: تعتبر الأدوات الأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة أحوال المنشآت الاقتصادية، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار واصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، ويمكن تقييم مخاطر السوق إلى: مخاطر أسعار الأسهم ، مخاطر أسعار الفائدة مخاطر أسعار الصرف مخاطر أسعار السلع.

أولاً: مخاطر أسعار الفائدة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في المستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وكقاعدة عامة فانه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية لأوراق المالية المتداولة.

لا تتأثر الصكوك الإسلامية مباشرة بسعر الفائدة لكونها لا تتعامل به إلا أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذت سعرا مرجعيا في التمويل بالمراجحة كالليبور (LIBOR)، كما أن سعر الفائدة يقوم عليه النظام المصرفي في غالبية الدول الإسلامية، فانه بلا شك يؤثر على الصكوك الإسلامية خاصة اذا لم يكن للواضع الديني دور في توجيه المستثمرين.

ثانيا: مخاطر أسعار الأسهم: تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق راس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية او عوامل مصطنعة وغير أخلاقية ، كالإشاعات و الاحتكار والمضاربة والبيع والشراء الصوري، ونحو ذلك وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.

ثالثا: مخاطر أسعار الصرف: نتيجة تقلبات سعر الصرف العملات في المعاملات الآجلة في سوق النقد ، فانه تنشأ هذه المخاطر. ففي حالة شراء سلع بعملة اجنبية او انخفاض سعر تلك العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى ، كما ان مخاطر سعر الصرف قد تظهر أيضا عند اصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات أخرى او اذا كانت المنشأة المصدر للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية او التزامات الدفع خاصة في عمليات المراجحات والتجارة الدولية².

رابعا: مخاطر أسعار السلع(الأصول الحقيقية): وتبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث ان البنك هو مالك السلعة في فترات مختلفة فقد يحتفظ المصرف مخزون من السلع بقصد البيع، او كنتيجة لدخوله في عقد استصناع او عقد سلم، او ان يمتلك عقارا او ذهب مثلا، او ان يمتلك معدات او اليات بغرض اجارها

¹ بن ثابت علي و فتني مايا، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 10،9.

² أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص170

بعقود اجارة تشغيلية، وبالتالي فان انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه او دراسة احتمالاته سيؤدي الى خسارة محققة، وتجدر الإشارة الى اختلاف مخاطر أسعار السلع التي تكون نتيجة عن تملك المصرف لسلع او أصول حقيقية عن مخاطر هامش الربح الناتج عن احتفاظ البنك بمطالبة مالية وتكون هذه المخاطر مرتبطة بطبيعة الصكوك الإسلامية من حيث كونها تمثل حصة شائعة في ملكية أصول، ونظرا لان الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع في الأسواق، فإنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب او السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي تربط بالطرف الاخر في العقد أي قدرته على الوفاء بالتزاماته كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد، ويرد حدوث المخاطر الائتمانية في الدفتر التجاري للمصرف، ففي الدفتر المصرفي تظهر المخاطرة الائتمانية في حالة القرض عندما يعجز الطرف الاخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها

ومصدر هذه المخاطر قد يكون نتيجة سوء اختيار العميل، سواء بعدم وفائه بالتزامات العمل المسند اليه لاستثمارات الصكوك المشاركة والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة، و الاستصناع، او عدم رغبة في استلام السلعة المشتراة ورجوعه عن وعده في استثمارات صكوك المراجعة، او عدم رغبته في استلام السلعة المستصنعة في استثمارات صكوك الاستصناع، او عدم سداد العميل ما عليه من التزامات بالنسبة للاستثمارات صكوك المراجعة وصكوك الاجارة، او عدم الالتزام بتوريد السلع المتفق عليها وصفا وزمانا لاستثمارات صكوك السلم¹.

الفرع الثالث: المخاطر القانونية: نظرا لان الكثير من النظم والتشريعات في كثير من الدول هي أنظمة وضعية (أي من صنع البشر) مما يجعلها في الكثير من موادها تخالف احكام الشريعة الإسلامية، وقد يحدث تعارض بين هذه الأنظمة واحكام الشريعة الإسلامية. كما انه يتم اهمال تطبيق احكام الشريعة الإسلامية عند التحكم، ومن هنا يتبين لنا اهمية الاخذ بعين الاعتبار اختلاف الصكوك عن سندات الدين التقليدية، وان هذا الاختلاف ينتج عنه مخاطر يجب دراستها وقياسها بطريقة عملية دقيقة ومن ثم السعي لتغطية هذه المخاطر بالوسائل المناسبة التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية².

الفرع الرابع: المخاطر التشغيلية(مخاطر العمليات): حيث أن هياكل الصكوك الاسلامية التي يجوز تداولها يجب ان تكون قائمة على اصول، وان العائد على هذه الصكوك ناتج عن هذه الاصول، فان المخاطر التشغيلية لهذه الاصول يجب ان تدرس بعناية، فمثلا نعلم ان العائد الايجاري في صكوك الاجارة هو عائد الصك فلو تعطلت منافع العين المؤجرة المكونة لصك الاجارة فلا يجب على المستأجر دفع الاجرة وبالتالي لن يدر الصك أي

¹ منى بيطار، ياسمين عدنان حلاج، مرجع سبق، ص363

² صفية احمد أبو بكر، الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدي، 31 مايو-

03 يوليو 2009، ص 19.

عائد، ومن هنا يتبين لنا ان صكوك الاجارة القائمة على العقار اقل تعرضا لمخاطر فقدان العائد بسبب تعطل المنفعة من الصكوك القائمة على المركبات او المصانع او الطائرات او البواخر، كما ان المخاطر المحتملة الناتجة عن تملك هذه الاصول يتحملها حملة الصكوك مثل الاضرار البيئية الناتجة عن المصانع او البواخر وغيرها من المخاطر التي تتعلق بكل اصل على حدة .

الفرع الخامس: مخاطر السيولة : بالنسبة للصكوك الإسلامية، فهذا النوع من المخاطر يرتبط بمصدر الصكوك الإسلامية ، وليس بالطرف المقابل لها، حيث تظهر عندما لا يستطيع المصدر تلبية التزاماته الخاصة بمدفوعات الصكوك الإسلامية في مواعيدها بطريقة فعالة لعدم كفاية السيولة (لتلبية متطلبات التشغيل العادية، او المفاجأة، او لتسديد العوائد الدورية، لحملة الصكوك، او لتسديد الزيادات لقيمة الصكوك عند استحقاقها)، نتيجة انخفاض التدفقات النقدية للمشروع فجأة، مما يقلل من مقدرة المصدر على الإيفاء بالتزاماته التي حانت أجلها¹.

المبحث الثاني: تطور اصدارات الصكوك الاسلامية

يشهد سوق الأدوات المالية الإسلامية رواجاً واسعاً في وقتنا الراهن، يهيمن عليه إصدار الصكوك الإسلامية، والتي ينظر إليها كمحرك كبيراً للصناعة المالية الإسلامية ككل، وباعتبارها حلاً مالياً وبديل شرعياً لأدوات الدين التقليدية التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، أدى ذلك إلى طفرة في معاملات التصكيك الإسلامي تمخض عنها نمو كبير ومتسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية

المطلب الاول: اصدار الصكوك الاسلامية

شهد اصدار الصكوك الاسلامية تطورا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين فقد نمت بتسارع ومعدلات نمو مرتفعة منذ 2001 وحتى بداية الازمة المالية العالمية فقد تزايد اصدار هذه الصكوك من ما مقداره 1.172 مليار دولار ليصل الى اكثر من اربعة اضعاف هذا المبلغ بقيمة 8.140 مليار دولار عام 2004 ثم الى 138 مليار دولار كأقصى ما وصلت اليه قيمة الصكوك المصدرة عام 2012، الا ان تأثيرات الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط الخام قد حدت من قيمة الاصدارات بعد ان انخفضت عائدات صادرات النفط من بلدان الخليج العربي بصورة خاصة فقلت الايداعات المصرفية لهذه الدول مما ادى الى انخفاض ذلك النمو المتسارع بعد عام 2012 لينخفض الاصدار لهذه الصكوك الى ما قيمته 120 مليار دولار عام 2013 وليهبط بصورة كبيرة الى 60 مليار دولار عام 2015² (جدول رقم 02- 01).

¹ منى بيطار، ياسمين عدنان حلاج، مرجع سبق ذكره، ص 364.

² فالخ نغميش، مطر الزبيدي، الصكوك الاسلامية تطورها ودورها في عمليات التمويل، مجلة الدنانير، العدد العاشر، كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، 2017، ص 150.

الجدول رقم (01-02) : نمو اصدار الصكوك الاسلامية في العالم للفترة 2001-2015

السنوات	قيمة الاصدار(مليار دولار)
2001	1,172
2002	1,371
2003	6,410
2004	8,140
2005	12,180
2006	30,014
2007	48,962
2008	18,826
2009	25,594
2010	46,313
2011	93,723
2012	138
2013	120
2014	130
2015	60

المصدر: فالخ نغميش، مطر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص151.

خلال سنة 2008 شهدت تراجعاً كبيراً في إصدارات الصكوك بعد سنوات من الازدهار والنمو، وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي دفعت بالمستثمرين الى تجنب الاستثمار في اسواق الدخل، غير ان سوق الصكوك الاسلامية بدا بالانتعاش في منتصف 2009 وازدادت وتيرته مع بداية عام 2010 متزامناً مع اعلان بعض الدول عن بروز فجر التعافي الاقتصادي حيث عاد النشاط من جديد الى سوق الصكوك، ليتضاعف عام 2011 الى سنة 2012 فقد بلغ اجمالي الصكوك رقماً قياسياً¹. اما سنة 2015 فقد تراجع اصدار الصكوك بنسبة كبيرة وذلك بسبب توقف مصرف ماليزيا المركزي اكبر مصدر للصكوك في العالم عن الاصدار الصكوك كأداة من ادوات ادارة السيولة واتجهت الى استخدام ادوات اخرى.

¹ براضية حكيم، دور الصكوك الاسلامية الحكومية في ادارة السيولة وتمويل الموازنة العامة دراسة تجربة السودان: 2008-2015، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي الونشريسي بتيسمسيلت، ديسمبر 2016، ص277.

أولاً: حجم إصدار الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014:

ترجع دولة ماليزيا على عرش سوق الصكوك الإسلامية العالمية، حيث لازالت كأكبر مصدر للصكوك الإسلامية بنسبة 78.09 %، تليها السعودية واندونيسيا بنسبة 6.08 % و 3.35 % على التوالي، تتبعها كل من السودان وقطر بنسبة 2.93 % و 2.38 %، أما البحرين باكستان الامارات بنسبة 1.65 % و 1.50 % و 1.39 % على التوالي والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (02-02): اجمالي اصدارات الصكوك الإسلامية عالميا حسب الدول للفترة الممتدة من 2001 إلى 2015:

الدول	الإصدارات العالمية (مليون دولار أمريكي)			الإصدارات المحلية (مليون دولار أمريكي)		
	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة المئوية	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة المئوية
دول آسيا	ماليزيا	32	16339	3932	430579	78.09%
	اندونيسيا	7	5785	189	18453	3.35%
	سنغافورة	4	711	12	788	0.14%
	الصين	1	97	0	0	0.00%
	هونغ كونج	2	196	0	0	0.00%
	اليابان	3	190	0	0	0.00%
	باكستان	1	600	58	7688	1.39%
	جزر الملديف	0	0	1	3	0.001%
	بروناي دار السلام	0	0	105	5567	1.01%
	المجموع	50	23917	4297	463077	83.99%
الخليج العربي، الشرق الأوسط	البحرين	94	6830	218	9124	1.65%
	الاردن	0	0	1	119	0.02%
	الكويت	13	2127	1	332	0.06%
	عمان	0	0	1	130	0.02%
	قطر	10	8935	9	13115	2.38%
	السعودية	30	21542	43	33538	6.08%
	الإمارات	68	45986	14	8251	1.50%
	اليمن	0	0	2	253	0.05%
	المجموع	215	85420	289	64861	11.76%
	أفريقيا	غامبيا	0	0	221	139
نيجيريا		0	0	2	133	0.02%
السودان		1	130	26	16180	2.93%
السنغال		0	0	1	201	0.04%
المجموع		1	130	251	16651	3.02%
أوروبا ودول أخرى	المانيا	1	55	1	123	0.02%
	تركيا	12	5753	20	6478	1.17%
	و.م.أ.	3	767	1	167	0.03%
	كازاخستان	1	77	0	0	0.00%
	فرنسا	1	0.65	0	0	0.00%
	لوكسمبورغ	2	60	0	0	0.00%
	المملكة المتحدة	8	687	0	0	0.00%
	المجموع	28	7400	22	6768	1.23%
	المجموع الكلي	294	116867	4858	551357	100%

المصدر: حقوطة الأمير عبد القادر و زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي

السودان وماليزيا نموذجا)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، جامعة المسيلة، 2017، ص 71-72

ثانيا: اصدارات الصكوك حسب النوع او صيغة التمويل خلال الفترة من 2001الى 2015:

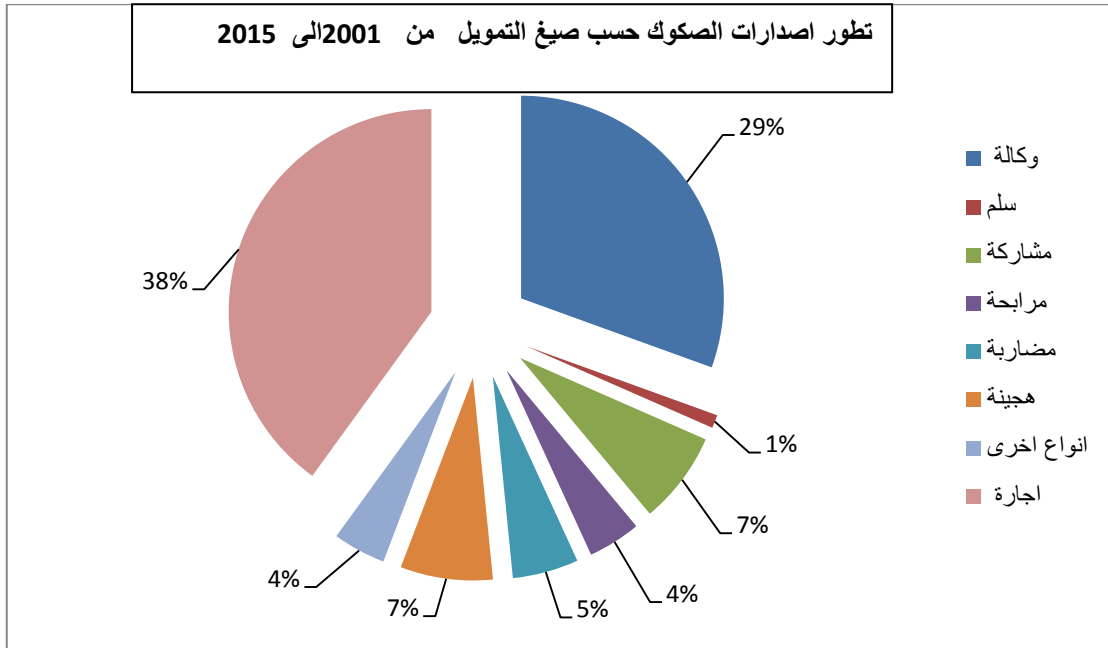
عموما لا تخرج اصدارات الصكوك الاسلامية عن واحدة من العقود الرئيسية كالإجارة والمراجعة والسلم والمضاربة والاستصناع والوكالة بالاستثمار، مع وجود صيغ اخرى للصكوك تختص دول معينة بإصدارها .

الجدول(02-03): حجم اصدارات الاسلامية حسب صيغ التمويل من 2001الى 2015.

الاصدارات العالمية(مليون دولار)		صيغة الاصدار
النسبة	القيمة	
29.60%	44059	وكالة
1.32%	1958	سلم
7.85%	11689	مشاركة
4.85%	7216	مراجعة
5.76%	8575	مضاربة
7.13%	10609	هجينة
4.82%	7172	أنواع اخرى
38.67%	57546	إجارة
100%	148824	المجموع

المصدر: أنور سكيو، وآخرون، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر " تجربة السودان نموذجا"، اليوم الدراسي الأول حول صيغ التمويل الإسلامي: بدائل لطرق التمويل التقليدية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب- عين تموشنت، 10 /12 /2017، ص8.

الشكل رقم (02-05): تطور إصدارات الصكوك حسب صيغ التمويل من 2001 إلى 2015



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (02-03)

ونلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه ان صيغة الاجارة هي الاكثر استخداما وشيوعا في سوق الصكوك الاسلامية على مستوى الدولي بنسبة 38.67% لتاتي بعدها كل من الوكالة والمشاركة بنسبة 29.60% و 7.85% على التوالي، اما هجينة بنسبة 7.13% والمضاربة والمرايحة بنسبة 5.76% و 4.85%.

المطلب الثاني: اسباب الاهتمام العالمي بالصكوك الاسلامية

يرجع اهتمام الانظمة المالية والنقدية بإصدار الصكوك لعدد من الاسباب ولعل اهمها¹:

- الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته دول الخليج على وجه الخصوص هو احد اهم الاسباب التي ادت الى ذلك النمو وخاصة الانتعاش في مجال العقار الذي يشكل ركيزة اساسية للاستثمار الاسلامي باعتبار الاستثمارات الاسلامية تركز حول وجود اصول داعمة لهذا النوع من الصكوك.

- زيادة السيولة واتجاه الافراد للاستثمارات في المنطقة لها تأثير على النمو.

- الانتشار الملحوظ للبنوك في السنوات الاخيرة وبالذات البنوك الاسلامية وزيادة اهتمامها بالصكوك من احد اسباب نمو حجم الصكوك الاسلامية.

¹ براضية حكيم ، مرجع سبق ذكره، ص 277.

- ان المؤسسات التي تقوم بإصدار مشتقات مالية استنادا على الديون المضمونة بأصول حقيقية عندما ترتفع قيمة هذه الأصول يستطيع من رهن هذا الأصل أن يزيد من اقتراضه من شركات الاستثمار فتزداد قيمة القرض الذي اقترضه بإضافته الى القرض القديم وبنفس الوقت فان شركات الاستثمار هذه تقوم بإصدار سندات واوراق مالية استنادا على الديون الجديدة ، فكان التوسع في عملية التوريق اي اصدار اوراق مالية تعتمد على الديون قد أدى الى تفاقم الخطر فالمصرف مثلاً يستخدم نفس العقار المرهون لإصدار المشتقات المالية ويقترض على أساسه من مؤسسات مالية أخرى وهذه المؤسسات المالية الجديدة أيضاً تصدر سندات لعدة مؤسسات مالية أخرى استنادا على هذا العقار وهكذا تتولد موجات من التوريق لعدة مؤسسات مالية تركزت على قطاع العقارات والذي خلال لأزمة المالية العالمية سنة 2008 بانخفاض أسعار هذه العقارات في السوق مما حدى بأصحاب العقارات المرهونة أن يمتنعوا عن تسديد ديونهم لشركات الاستثمار كحل أفضل بدلاً من أن يستمروا في دفع أقساط هي أعلى بكثير من قيمة العقار في السوق كما تم عرض الكثير من العقارات للبيع من قبل هذه الشركات مما أثر سلباً من جديدى اسعارها والذي ادى الى التأثير على حجم السيولة لدى المصارف المعتمدة على هذه الديون¹.

- الاهتمام بالتمويل الاسلامي الذي يعمل على علاج ما يعاينه النظام المالي العالمي من ازمات ناتجة عن الممارسات المالية الربوية²

- المزايا التي تتمتع بها الصكوك لكل من المصدر وحامل الصكوك. هذا يعني سوقا كبيرا للجهات الراغبة في التمويل والمستثمرين. . ازدياد وعي واهتمام المسلمين باستخدام بدائل متوافقة مع الشريعة في التمويل. . تمثل الصكوك أحد البدائل الشرعية للسندات التقليدية³.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في إصدار الصكوك الإسلامية

1- تجربة ماليزيا: تميزت سوق الصكوك الاسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال اصداراتها المتنوعة للصكوك، وفيما سيأتي تبيان تطور الصكوك الاسلامية في ماليزيا، تمتلك ماليزيا اكبر سوق للتمويل الاسلامي، بذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الاسلامية حيث اصدرت من الصكوك لتحتل المرتبة الاولى عالميا من حيث قيمة الاصدار عدا في سنتي 2007م و 2008م كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة وكان الهدف من تلك الاصدارات هو تمويل عمليات وانشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية المشاريع عملاقة في مجال البنية التحتية المشاريع التنموية مثل المطارات الطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات والعقارات وغيرها، التي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد

¹ فالخ نغميش، مطر الزبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص149

² www.sasapost.com/islamic-banks-islamic-finance-instruments26/05/2019-10.30

³ http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_78701.htm 26/05/2019-10.30

من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي. ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير، في جمع الاموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي¹.

2_ التجربة الاماراتية: احتلت الامارات المرتبة الاولى عربيا والثانية عالميا من حيث اصدارات الصكوك الاسلامية بعد ماليزيا، حيث تمتلك ما نسبته 10% من القيمة الاجمالية العالمية للصكوك مع نهاية 2015، وهذه المرتبة العالمية نتيجة الاصدارات الكبيرة التي طرحتها شركات ومؤسسات حكومية وشبه حكومية، تركزت بالدرجة الاولى في قطاع الخدمات المالية والتطوير العقاري²،

3_ التجربة البحرينية: بدأت مؤسسة النقد البحريني في عام 2001م، في اصدار صكوك الاجارة وصكوك السلم ثم اصدرت حكومة البحرين مجموعة متتالية من اصدارات الصكوك. وقد اعلنت حكومة البحرين انها ستحول جزءا من ديونها الى "سندات اسلامية". ويعد ذلك انتقالا نوعيا في اصدار الصكوك لتحل محل الادوات المالية التقليدية، لتغير من هيكل ادوات المالية لتتجه نحو الادوات المالية الاسلامية³.

4_ التجربة الباكستانية: قامت حكومة باكستان سنة 1980م ممثلة ببنوكها ومؤسساتها المالية بإصدار شهادات المشاركة لأجل متوسطة وطويلة الاجل بديلا عن اصدار السندات بفائدة، وهي شهادات قابلة للتحويل، وتعتمد على مبدا المشاركة في الربح والخسارة، ووظيفتها تعبئة موارد تمويلية متوسطة وطويلة الاجل بالعملة المحلية للصناعة وغيرها، وقد بلغت قيمة اصدارات الصكوك الاسلامية الباكستانية ما يقارب 6.65 مليار دولار امريكي ل 44 اصدارات، خلال الفترة (2001- جانفي 2013م)، ما يجعلها تحتل المرتبة السابعة عالميا بنسبة وصلت 1.5% من اجمالي قيمة اصدارات الصكوك الاسلامية حسب البلد⁴.

¹ راضية لسود، سامية بو لعسل، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² عبد الحكيم محمد امبية، عبد اللطيف البشير التونسي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ احمد شعبان محمد على، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 234

⁴ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سبق ذكره،

الخلاصة :

توصلنا من خلال هذا الفصل الى النتائج التالية:

- الصكوك الاسلامية هي عبارة عن أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال الى حصص متساوية ،وذلك بإصدار صكوك ملكية برأس المال على أساس وحدات متساوية، القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال.
- الصكوك المالية متوافقة مع احكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات المباحة التي تعمل فيها، او من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل.
- مرحلة اصدار الصكوك هي المرحلة يقوم المصدر الاصلي بتعيين الاصول التي يراد تصكيكها وتجميعها في وعاء استثماري موحد يعرف بمحفظة التصكيك ويتم نقلها الى شركة ذات اغراض خاصة مع الاخذ بنظر الاعتبار معرفة نوع الصكوك كونها مرتبة بأصول حقيقية ام لا.
- تعمل الصكوك على تحسين القدرة الائتمانية والهيكلة التمويلية للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث انها تتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعاً.
- يشهد سوق الأدوات المالية الإسلامية رواجاً واسعاً في وقتنا الراهن، يهيمن عليه إصدار الصكوك الإسلامية، والتي ينظر إليها كمحرك كبيراً للصناعة المالية الإسلامية ككل، وباعتبارها حلاً مالياً وبديل شرعياً لأدوات الدين التقليدية التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008م.
- من اسباب الاهتمام العالمي بالصكوك الاسلامية زيادة السيولة واتجاه الافراد للاستثمارات في المنطقة لها تأثير على النمو.

تمهيد:

تعتبر طرق تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية من أهم الطرق التي تستفيد منها الدول بغرض تمويل عجزها، ونجد ان السودان من بين الدول التي لجأت الى استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة كحل إسلامي بعيد عن الطرق الغير شرعية، حيث تعتبر تجربة السودان تجربة ناجحة بإمكان الجزائر الاستفادة منها في سبيل سد العجز في الموازنة العامة كبديل لطرق التقليدية ، ولذلك سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول: طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة باستخدام الصكوك الإسلامية .
- المبحث الثاني: التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية وسبل الاستفادة الجزائر منها.

المبحث الأول: طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة باستخدام الصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية الحكومية كإحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تكون بديلا لأدوات الدين العام وتستفيد منها حكومات الدول لتوفير ما تحتاجه من موارد بغرض تمويل العجز في ميزانيتها، حيث تتميز كل نوع من الصكوك بالاستجابة للاحتياجات الرسمية لطريقة مرنة.

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك المضاربة

يمكن أن تستخدم الدولة هذه الصيغة التمويلية الاستثمارية لتغطية العجز في موازنتها العامة، عن طريق طرح سندات المضاربة بدلا من سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل انفاقها العام (التزامات الخزينة العامة)¹. وانطلاقا من طبيعة صكوك المضاربة يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام، بإصدار كمية معينة من هذه السندات وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين أو لتوسيع مشروع قائم، بحيث تشكل قيمة صكوك المضاربة، وهو جائز وهذا قبل بدأ المضارب عمله².

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك الإجارة الحكومية:

صكوك الإجارة هي وحدات أو صكوك مساهمة في مضاربة تقوم بشراء أصول عينية وموجودات ثابتة، ومن ثم تأجير هذه الأصول بعقد إيجار منته بالتملك، وكان الهدف الاستثماري هو المقصود الأول من وراء إصدار هذه الصكوك، إلى جانب ذلك فهي تعمل على توفير رأس المال لمشاريع البنى التحتية طويلة الأجل كما توفر السيولة اللازمة لانفاق الحكومي، ويساعد في تطوير أدوات مالية جديدة للسوق البينية، أي التي بين المصارف الإسلامية، ويمكن للحكومة إصدارها بدلا من امتلاك العقارات وغيرها، كما يمكن للدولة استئجارها وإصدار صكوك ملكية أعيان مؤجرة قابلة للتداول للملكية³، وتتمتع هذه الصكوك بخصائص مهمة منها ثبات العائد وقابليتها للتداول وقلة المخاطر وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية حيث يمكن إصدارها بآجال متعددة⁴.

¹ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 379.

² كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 192، 193.

³ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 379.

⁴ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك المراجعة:

يمكن أن تستخدم المراجعة بغرض توفير مستلزمات الانتاج، من مواد خام و سلع وسيطة ومعدات والآت وأجهزة، مما يسهم في دعم الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

ويسهل تمويل بنود الموازن العامة المتعلقة بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل، وذلك عن طريق المراجعة مع البنوك الإسلامية، وغيرها من مؤسسات التمويل، ويمكن تحويل المراجحة الى صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، ولهذا تعتبر صكوك المراجعة الأداة المناسبة لتمويل شراء الاصول مع توفير المرونة في تحديد فترة السداد، كما أنها أداة يتيح للمستثمر مقارنة العائد المتوقع مع الأدوات الاستثمارية الاخرى¹. ومنه يتم التمويل بصكوك المراجعة من خلال بيع الدولة أصولا أو سلع أو تسليمها فورا من تأجيل تحصيل الثمن إلى أجل أو آجال يتم الاتفاق عليها حيث يتم ذلك من خلال أسلوب المراجعة أو بيع الأجل، كما تستخدم صيغ المراجعة لتمويل شراء المواد الخام والآلات المعدات والسلع المعمرة، ويمكن تمويل المراجعة في شكل صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها.²

المطلب الرابع: تمويل العجز في الموازنة العامة باستخدام صكوك السلم:

يمكن استخدام السلم كأسلوب للتمويل الحكومي خاصة للخدمات، حيث تمثل هذه الصكوك تعاقد على انها سوف تقدم بموجب هذه الصكوك خدماتها في المستقبل كان تصدر صكوك برسوم المدارس والجامعات وصكوك لخدمة النقل على خطوط معينة، ويمكن استخدام صكوك السلم للتمويل في عدة مجالات منها³:

- تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة خاصة العجز الموسمي بدلا من التمويل بالتضخم.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويل هذا العجز من الموازنة العامة للدولة بإظهارها كأحد بنود الاستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية.
- تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل لجامعات و وحدات الحكم المحلي بدلا تمويله من الموازنة العامة في صورة اعانات خدمية، خدمات سيادي.
- كما يمكن استخدام صكوك السلم في تنمية الانتاج الوطني، مثلا في مجال البترول أو الزراعة أو الانتاج الحيواني، حيث يتم الشراء والتسليم والتخزين ثم البيع بسعر السوق والربح على ما قسم الله تعالى.

¹ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص379.

² قرومي حميد، صناعة الصكوك الإسلامية واقع وافاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفافس تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية"، كلية العلوم الاقتصادية بصفافس - تونس، 16-17 جوان 2014، ص 8.

³ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص380.

المطلب الخامس: تمويل العجز في الموازنة العامة باستخدام صكوك الاستصناع:

يشهد التطبيق المعاصر للصكوك الإسلامية في تمويل الاحتياجات الرسمية استخدام صيغة الاستصناع في توفير الأجهزة المصنعة للمؤسسات الحكومية مثل التمويل لتصنيع منتجات محددة للدولة، أو إنشاء المباني والطرق ومد الجسور، أو إنشاء محطات الطاقة الكهربائية وتولية المياه، وغيرها وذلك من خلال الاتفاق مع الممول أو من يمثله على بناء المشروع وتسليمه للدولة عند إنجازها، على أن يتم تقسيط الثمن خلال فترة زمنية محددة وهذا ما يعرف بأسلوب الاستصناع¹.

يمكن طرح صكوك الاستصناع للاكتتاب العام وهي تمثل ديونا على الدولة وتشبه صكوك المراجعة وبالتالي تنطبق عليها نفس المحاذير المتعلقة بتداول صكوك المراجعة.

ان اصدار الدولة للصكوك الاستثمارية الإسلامية كبديل شرعي للسندات التقليدية لدعم الموازنة العامة للدولة، يمكن أن تحقق أهداف عدة أهمها:

- ✓ تنويع وزيادة موارد الدولة.
- ✓ استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.
- ✓ ادارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني.
- ✓ فضلا عن دور الصكوك الإسلامية كأداة مالية لتوفير الاحتياجات الرسمية بمختلف أنواعها، هناك نقطة مهمة وهي دور الصكوك الحكومية في طرح أداة مالية اسلامية، تكون أساسا لحساب تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) وليس سعر الاقتراض الربوي.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1، جامعة ورقلة- الجزائر، لا سنة، ص 9.

المبحث الثاني: التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية وسبل استفادة الجزائر منها

لقد أثبتت العديد من تجارب إصدار الصكوك الإسلامية مقدرتها على تمويل عجز ميزانيات الحكومات ومن بين هذه التجارب التجربة السودانية والتي تعد من التجارب الناجحة والمتميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، ولعل من أسباب نجاح هذه التجربة هو كون القطاع المصرفي السوداني بما في ذلك البنك المركزي يعمل وفق النظام الإسلامي منذ سنة 1992 وبذلك يكون النظام المصرفي السوداني هو النظام الرائد في تطبيق المصرفية الإسلامية في الدول العربية والدول الإسلامية وفي مجال إصدار الصكوك الإسلامية والتي بدأت منذ سنة 1998.

المطلب الأول: ظهور الصكوك الإسلامية في السودان وأنواعها

تعمل دولة السودان في بيئة اقتصادية ومصرفية وفق المنهج الإسلامي، الأمر الذي يتطلب منها ابتكار أدوات ووسائل تتماشى وهذا المنهج، بديلة للأدوات التقليدية القائمة على سعر الفائدة بغرض تطوير السياسة النقدية وزيادة فعاليتها ومنها خلق أدوات لإدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة للدولة تعمل وفق الشريعة الإسلامية

الفرع الأول: ظهور الصكوك الإسلامية في السودان

يعتبر السودان أول بلد إسلامي قام بتحويل نظامه المصرفي بأكمله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي سبيل إيجاد أدوات وأساليب تمويلية إسلامية تكون بديلا عن السندات التقليدية¹، ولهذا انتهجت السودان النظام المصرفي الإسلامي بالكامل منذ ثمانينات القرن الماضي، الذي يقضي بعدم التعامل بالفائدة لجميع مؤسسات القطاع المصرفي وعليه كان لابد للبنك المركزي السوداني استخدام أدوات بديلة لإدارة السيولة تتوافق واحكام الشريعة الإسلامية تتمتع بفاعلية وكفاءة عالية. وقد واجه تحديات بالغة التعقيد في ادارته للسياسة النقدية والتمويلية لعدم وجود اثرا عمليا يمكن ان يعتمد عليه في تطبيق التجربة الإسلامية في القطاع المالي والمصرفي. فكان لابد من الاجتهاد لإيجاد صيغ تمويلية إسلامية لإدارة السيولة النقدية والتمويلية في الاقتصاد وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.²

لجأ السودان الى استخدام اذونات الخزينة العامة لتمويل عجز الموازنة في عام 1966، وكانت هذه محاولة لإنشاء سوق لتنظيم الأوراق المالية في ذلك الوقت الا ان الفكرة طبقت فعليا في عام 1994 من خلال إجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية وقانون صكوك التمويل لعام 1995 لتنظيم إصدارات الصكوك المختلفة. وفي أوائل التسعينات أجريت تعديلات على تركيبة الاقتصاد السوداني من ضمنها إلغاء العمل بنظام اذونات الخزينة كونها تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، وفي النصف الأول من عقد التسعينات شهد الاقتصاد السوداني تراجعا كبيرا وارتفاعا في حجم الاستدانة من القطاع المصرفي، وبلغت معدلات التضخم نسبة 133% في عام

¹ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 385.

² سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 945-946.

1996، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التفكير في إيجاد اليات ووسائل كفيلة بتحقيق أهداف سياسات البلد الكلية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وإلى إصدار أوراق مالية حكومية تراعي الجانب الشرعي للمعاملات المالية وإمكانية تطبيقها على مستوى الاقتصاد الكلي¹.

فقد استطاع بنك السودان المركزي وبالتعاون والتنسيق التام مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية ان يبتكر بعض الأدوات المالية المعتمد على القواعد الشرعية الإسلامية وذلك لإدارة السيولة في الاقتصاد مثل شهادات مشاركة البنك المركزي المعروفة اختصاراً (شمم) وشهادات مشاركة حكومة السودان المعروفة ب(شهامه) وهي أدوات مالية مستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بدلا عن الاستدانة من النظام المصرفي (لأنه السلبية على الاقتصاد) وكذلك ابتكر البنك شهادات اجارة البنك المركزي المعروفة ب(شهاب) لإدارة السيولة في الاقتصاد كما أصدرت الحكومة وبالتعاون والتنسيق مع بنك السودان والهيئة العليا لرقابة الشرعية شهادة الاستثمار الحكومي (صرح) وهي أدوات مالية تهدف إلى تمويل عمليات التنمية دون خلق ضغوط تضخمية².

الفرع الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية في السودان

وتتمثل الصكوك والشهادات المصدرة من طرف الحكومة السودانية في الآتي:

أولاً: شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم)

وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في جوان 1998³. وشهادة مشاركة تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان المركزي في ملكيته لأسهمه بالبنوك التجارية، وتنشأ شهادة شمم بعد مساهمات بنك السودان المركزي وتحديد قيمتها ومن ثم تجزئتها إلى شهادات وقيم متساوية، وتصدر هذه الشهادات استناداً إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكونة للشهادات ويستخدمها البنك المركزي لإدارة السيولة في الاقتصاد في إطار عمليات السوق المفتوحة وهي شهادات قابلة لتداول فقط بين المصارف⁴.

وتتسم شهادات شمم بما يلي: لها قيمة اسمية محددة ومتساوية، وقيمة محاسبية يتم إعلانها كل ثلاثة أشهر تعكس الأرباح الحقيقية النقدية والزيادة الرأسمالية في قيمة الأصول التي تستند إليها، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط، يتم بيعها وشرائها أساساً من خلال مزادات كما توجد معاملات خارج المزاد، ليس لها تاريخ

¹ سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص، ص 945، 946.

² شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 385.

³ السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان نموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2017، ص 189.

⁴ أنور سكيو، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

استحقاق، لحاملها حق المشاركة في أرباح وخسائر البنوك المعنية المكونة للصندوق، ليس لحاملها أرباحاً نقدية بل يتمثل عائدها فب الأرباح الرأسمالية التي تتحقق عند بيعها، كما يحق لحاملها بيعها مباشرة لبنك السودان متى شاء.¹

ثانياً: شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)

وهي عبارة عن صكوك أو شهادات تصدرها وزارة المالية بصيغة المشاركة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية*، ويتكون الصندوق الذي أنشأ لإصدار الشهادات من الأصول المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة في بعض الهيئات والمؤسسات والشركات المنتقاة مثل: الشركة السودانية للاتصالات (سود اتل)، وشركة النيل للزيوت، وفندق هيلتون وشركة أرياب للتعدين، والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة وغيرها. وتتسم هذه الشركات والمؤسسات برحمتها العالية الناتجة من الإدارة المتميزة. وتكوين الصندوق من عدة شركات في قطاعات اقتصادية مختلفة يقلل من المخاطر الاستثمارية، وذلك لأنه من غير المحتمل أن تنخفض إنتاجية كل الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية في وقت واحد.²

عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 1999.05.08 عن طريق شركة السودان للخدمات المالية . وقد بلغت القيمة الاسمية للشهادة الواحدة خمسمائة الف دينار والتي تمثل نصيباً في صافي الملكية في بعض الشركات والمؤسسات المملوكة كلياً أو جزئياً لدولة³. ورغم ان الهدف الأساسي لإصدار هذه الشهادة كان هو توفر اليات للبنك المركزي تعيينه في إدارة السيولة ، الا انها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع الحكومة من خلالها الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الميزانية العامة بدلا من اللجوء للاستدانة من القطاع المصرفي⁴.

¹ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 387.

* تم انشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة لتقوم مقام بنك السودان المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة، انظر: أنور سكيو، وآخرون، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر" تجربة السودان نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² مختار بونقاب، زواويد لزهارى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ براضية حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 279.

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

وقد عرف اصدار شهادة شهامة التطور الآتي:

جدول (01-03) تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 1999-2017

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليون جنيه)
1999	29,450	1,470
2000	153,530	7,680
2001	875,830	4,379.0
2002	1,288,040	6,440.2
2003	2,262,270	1,131.1
2004	3,362,197	1,681.1
2005	4,562,274	2,787.6
2006	7,288,217	3,644.1
2007	8,446,201	4,223.1
2008	11,022,653	5,511.3
2009	14,763,179	7,432.1
2010	18,904,539	9,452.3
2011	22,279,547	11,139.7
2012	25,972,660	12,986.0
2013	28,268,735	14,134.4
2014	31,645,804	15,773.0
2015	36,891,981	18,446.0
2016	41,119,261	20,559.6
2017	41,007,023	20,503.5

المصدر: من اعداد الطالبات، بالاعتماد عن:

- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص 948.
- التقارير السنوية للبنك السودان المركزي لسنوات 2007-2017.

يلاحظ من الجدول (01-03) ان إصدارات هذه الشهادة قد نمت بشكل ملحوظ اذ قفزت من 1,47 مليون جنيه في عام 1999 الى 7,68 مليون جنيه لعام 2000 محققه نسبة زيادة مقدارها 42%، اذ كان استخدام هذه الشهادات بشكل فعال للفترة من 1999-2017، وهذا ما يدل على ان هذه الشهادات قد وفرت بديلا مناسباً للسندات القائمة على الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة.

ثالثاً: صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم ادارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنية التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، وبالتالي لها نفس صكوك شهامة، أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدولة¹.

وقد أصدرت صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) في السودان لأول مرة في ماي 2003، وهي عبارة عن صكوك ذات قيمة اسمية محددة بالجنه السوداني، تتيح لحاملها المشاركة في أرباح تمويل المشروعات الحكومية، عن طريق عقود شرعية (الاجارة، المراجعة، السلم و الاستصناع) بغرض تحقيق ربح، تصدر لتمويل بعض مشروعات التنمية متوسطة وطويلة الاجل نسبيا من 5-7 سنوات، تتولى إصدارها في السوق الأولية شركة السودان للخدمات المالية، وتتميز صكوك صرح بكونها تمثل -بعد استثمار أموالها- موجودات قائمة وحقيقية مكونة من مجموعة من العقود الشرعية (الاجارة، المراجعة، السلم و الاستصناع)، يحدد الربح على استثمارات الصندوق بمجموع عوائد عقود استثمارية، ويتم توزيع الربح بين المستثمرين (كأرباب المال) والشركة (كمضارب) بنسبة 92% و 8% على التوالي، وتدفع الأرباح دوريا كل 3-6 أشهر (في حدود 16%- 20% سنويا)، وصكوك صرح قابلة للتداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما أن الأهداف الأساسية من وراء عملية اصدار شهادات صرح فتتمثل في تجميع المدخرات الوطنية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة داخل الاقتصاد، وتقليل الآثار التضخمية بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة في شكل سلع وخدمات، وتمويل الحكومة لإقامة المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية، كما تساهم في تطوير سوق رأس المال المحلية والإقليمية².

¹ السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 189، 190.

² شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 387، 388.

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

وقد تطورت مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (02-03): تطور مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة 2004-2017.

السنة	عدد الشهادات	قيمة الشهادات
2004	1,280,000	1,280.00 مليون دينار
2005	5,660,000	56.60 مليار دينار
2006	12,990,816	13.0 مليار دينار
2007	17,050,795	1,705.1 مليون جنيه
2008	18,725,819	1,872.5 مليون جنيه
2009	20,223,815	2,022.38 مليون جنيه
2010	18,264,017	1,826.3 مليون جنيه
2011	19,442,477	1,944.2 مليون جنيه
2012	14,761,555	1,476.3 مليون جنيه
2013	8,413,256	841.3 مليون جنيه
2014	8,319,691	831.9 مليون جنيه
2015	9,042,101	904.2 مليون جنيه
2016	8,291,901	829.2 مليون جنيه
2017	8,195,403	819.5 مليون جنيه

المصدر: من اعداد الطالبات، بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، من سنة 2004 الى 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصكوك صرح قد سجلت نموا قياسيا من حيث تداولها خلال الفترة 2004-2011، ثم بدأت بتراجع حيث سجلت 14,761,555 شهادة لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث سجلت 19,442,477 شهادة، وبقي التراجع مسجلا حيث كان 8,413,256 شهادة لسنة 2013 و 8,291,901 و 8,195,403 شهادة لسنتي 2016 و 2017 على التوالي.

رابعا: شهادة اجارة البنك المركزي (شهاب)

ظهرت هذه الشهادات كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي (شتم)، تم إصدارها بناء على عقد الاجارة الإسلامية في 2005/08/30¹. وتصدر هذه الشهادات استنادا الى عقود الاجارة الإسلامية واعتمدت هذه الشهادات على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة و الولايات، وهي قابلة للتداول فيما بينها البنوك فقط، ولا يجوز تداولها بيع وشراء الا مع البنك المركزي (أي ليست متاحة للجمهور)². تتمثل مستحقات حامل الصك في الأجرة الشهرية وقيمة الصك في السوق، ويقسم العائد من الاجارة بمعدل 95% لحملة الصكوك، و5% للشركة (الوكيل)، وأصدرت هذه الشهادات لأجل قدره 10 سنوات. وتهدف شهادات شهاب الى تمكين

¹ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 388.

² بن ثابت علي، فتني مايا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

البنك المركزي من إدارة السيولة داخل الاقتصاد ، توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً للمستثمرين في هذه الصكوك، وذلك من خلال تصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للبيع¹.

خامساً: شهادات صندوق الاستثمار الجماعي بالعملة الأجنبية (شموخ) هذه الشهادات عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة، تم إصدارها في أبريل 2009، بهدف أساسي هو تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي، وإيجاد فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الشهادات بالعملة الأجنبية، وذلك بإصدارها وعرضها للمستثمرين.²

سادساً: شهادات اجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)

بدأ العمل بشهادات (شامة) عام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الاجل، تم انشائه بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية اجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، وتهدف الى توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أوراق مالية جديدة، وتطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.³

سابعاً: شهادات اجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور)

هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الاجل (ثلاث سنوات) برأسمال قدره 758 مليون دولار امريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار امريكي للشهادة الواحدة، وبعائد سنوي متوقع في حدود 7% تدفع كل ستة اشهر بنفس العملة او ما يعادلها. وقد أنشئ الصندوق في عام 2012 بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، حيث يتم تأجيرها لوزارة المالية عن طريق اجارة تشغيلية تنتهي بعرض الأصول للبيع في السوق بالسعر الجاري، بحيث يكفل لوزارة المالية حق الدخول في منافسة الشراء مع الاخرين.⁴

بالإضافة الى:⁵

¹ شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 388.

² عمر حميدات، عبرات مقدم، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المالية (التجربة السودانية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي- ٣٢، المجلد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر 2017، ص96.

³ السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

⁴ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁵ أنور سكيو، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص، ص 10، 11.

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

ثامنا: شهادة اجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)
أنشئ سنة 2013، وتهدف شهادات (شاشة) الى اصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، وعرضها للمستثمرين و توفير موارد لدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في السودان .
تاسعا: شهادة اجارة أصول مبنى وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج):
لقد تم البدء في اصدار شهادات اجارة مبنى وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج) تنفيذا للسياسات المالية للدولة الواردة بالموازنة العامة لعام 2014.
ومن خلال ما سبق سنحاول ابراز آلية إصدار وعمل كل نوع من أنواع الصكوك الإسلامية السيادية المتداولة في السودان من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

الجدول رقم(03-03): العلاقة التعاقدية في الصكوك الإسلامية السيادية في السودان والغرض من إصدارها

الغرض من إصدارها	العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الأطراف المتعاقدة			تاريخ بداية العمل بما	الصكوك المصدرة
		الطرف الثالث	الطرف الثاني	الطرف الاول		
إدارة السيولة في الاقتصاد	صيغة المشاركة	بنك السودان المركزي	الشركة (مدير الصندوق)	المستثمرون (المصارف)	من 1998 الى 2004	شتم
تمويل العجز في الموازنة	صيغة المشاركة	وزارة المالية	الشركة	المستثمرون	من 1999 الى يومنا هذا	شهامه
تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السودان	- المضاربة المقيدة بين المستثمر والشركة) - مراهجة، سلم،... الخ (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	المستثمرون (ارباب المال)	من 2003 الى يومنا هذا	صرح
إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة الصكوك	- عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والبنك)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	الشركة (الوكيل المؤجر)	المستثمرون	من 2005 الى يومنا هذا	شهاب
تمويل استيراد سلع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية	- عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) عقد المضاربة المقيدة (بين الشركة والوحدات بالجهاز المصرفي)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة م التمويل	الشركة (المضارب)	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	من 2009/10 الى 2010/10	شموخ
تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها	- عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجازة تشغيلية)	الشركة (الوكيل)	المستثمرون	من 2010 الى يومنا هذا	شامة
توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة الصكوك بالإضافة الى توفير موارد نقد اجني مناسبة للدول	- عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجازة تشغيلية)	الشركة (المضارب)	المستثمرون (رب المال)	من 2012 الى 2013	نور
توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بالإضافة الى توفير موارد مالية للدولة	- عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجازة تشغيلية)	الشركة	المستثمرون	من 2013 الى يومنا هذا	شاشه

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

المصدر: مختار بونقاب، زواويد لزهاري، الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة (دراسة تجارب بعض الدول)، الملتقى العلمي الدولي حول: الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية: نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر، يومي 25 و 26 أبريل 2018، ص، ص: 13،12.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في السودان واسبابه

الفرع الأول: أداء الموازنة العامة للسودان

تعتبر الموازنة العامة للدولة عملاً تخطيطياً متكاملًا يتم إعدادها وفقاً لنموذج اقتصاد كلي تحدد فيه المؤشرات الاقتصادية الكلية ويتم من خلاله وضع السياسات المالية والنقدية والقطاعية والمؤسسية لتحقيق الأهداف العامة للدولة وهي بذلك تعتبر أهم الأدوات الفاعلة لإدارة الاقتصاد الوطني وتوجيه الموارد نحو الأولويات. وخلال الفترة (2000م-2014م) ارتكز إعداد وأداء الموازنة العامة للدولة على العديد من المواجهات والسياسات والإجراءات في جانبي الإيرادات العامة الذاتية والإنفاق العام.¹ والجدول التالي يوضح أداء الموازنة العامة كما يلي:

الجدول رقم (03-04): أداء الموازنة العامة للسودان (القيمة مليون جنيه)

الموازنة العامة (عجز/ فائض)	الانفاق العام	الإيرادات العامة	العام
215	3,125	3,340	2000
224	3,428	3,652	2001
952	3,770	4,722	2002
1,403	5,663	7,036	2003
2,304	7,936	10,239	2004
1,749	10,435	12,184	2005
362	14,713	15,075	2006
1,059	17,403	18,462	2007
(1,277)	25,985	24,708	2008
(4,895)	24,941	20,045	2009
(7,586)	28,324	20,737	2010
(9,426)	32,193	22,766	2011
(7,653)	29,821	22,168	2012
(6,456)	40,768	34,311	2013
(4,417)	55,632	51,215	2014
(6,976)	61,476	54,499	2015
(11,234)	68,989	57,864	2016
(14,314)	91,368	77,0544	2017

المصدر: من اعداد الطالبات، بالاعتماد عن:

¹أبتهال حامد عبد الحي جابر، مرجع سبق ذكره، ص48.

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الاسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

- وراق علي وراق ناصر، اثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، المجلد ٤، العدد 15، جامعة النيلين- السودان، 2015، ص 25.
 - تقارير السنوية البنك المركزي السوداني للسنوات 2004 - 2017 .
- نلاحظ من الجدول أعلاه ان:

الفترة من 2000 الى 2007 شهدت نمو في الإيرادات العامة حيث كانت الإيرادات لسنة 2000 3,340 مليون جنيه و بقيت في تزايد الى أن وصل 24,708 لسنة 2008، أما الانفاق العام كذلك بقي في تزايد ملحوظ ففي سنة 2000 كان الانفاق العام 3,125 مليون جنيه مما أدى الى فائض في الموازنة العامة بقيمة 215 مليون جنيه واستمر في التزايد ولكن لم يتجاوز الإيرادات العامة حيث وصل الى 17,403 مليون جنيه لسنة 2007 محقق فائض بقيمة 1,059 وذلك نتيجة التطبيق العديد من السياسات والإجراءات والإصلاحات الضريبية والمالية والهيكلية وكذلك دخول عائدات البترول السوداني والضريبة على القيمة المضافة كأهم موردين محققة فائض ملحوظ في خاصة في سنة 2004 .

اما الفترة من 2008 الى 2017 شهدت اضطراب في العجز، فكان العجز ملحوظ للموازنة العامة للسودان، حيث زاد الانفاق العام لسنة 2008 الى 25,985 مليون جنيه بينما الإيرادات العامة 24,708 حيث بداية خلال هذه الفترة فكان العجز بقيمة 1,277 مليون جنيه وبدأ الانفاق العام في تزايد الى أن تجاوز الإيرادات العام حيث بلغ العجز 9,426 في سنة 2011 حيث انفصال جنوب السودان وخروج جزء مقدر من البترول ثم بدأ بتراجع نوعا ما في سنوات 2012 و 2013 وصولا الى سنة 2015، اما سنتي 2016 و 2017 فبلغ العجز الى 11,234 و 14,314 حيث ارتفاع لم يشهد له من قبل.

الفرع الثاني: أسباب العجز الموازنة العامة في السودان

من بين الأسباب التي أدت الى عجز الموازنة العامة للسودان الأسباب التالية:

- يعود ذلك الى انخفاض الإيرادات البترولية وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول.
- انخفاض الإنتاج الخام مزيج النيل ونصيب الحكومة منه.
- عجز تجارة الموارد البترولية.
- انفصال جنوب السودان لسنة 2009 حيث أدى الى فقدان جزء كبير من إيراد النفط الذي ذهب الى جنوب السودان، فقد اثر عدم الوصول لاتفاق حول القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان سلبا على الإيرادات العامة.
- الضغوط التضخمية وانخفاض الموارد نسبة لظروف السياسة غير الموازية مما اثر سلبا على الأداء المالي للموازنة.
- انخفاض مساهمة البترول في الإيرادات الموازنة العامة للدولة لسنة 2014.
- الانخفاض الكبير في أسعار النفط بداية من سنة 2014 الى 2017 .

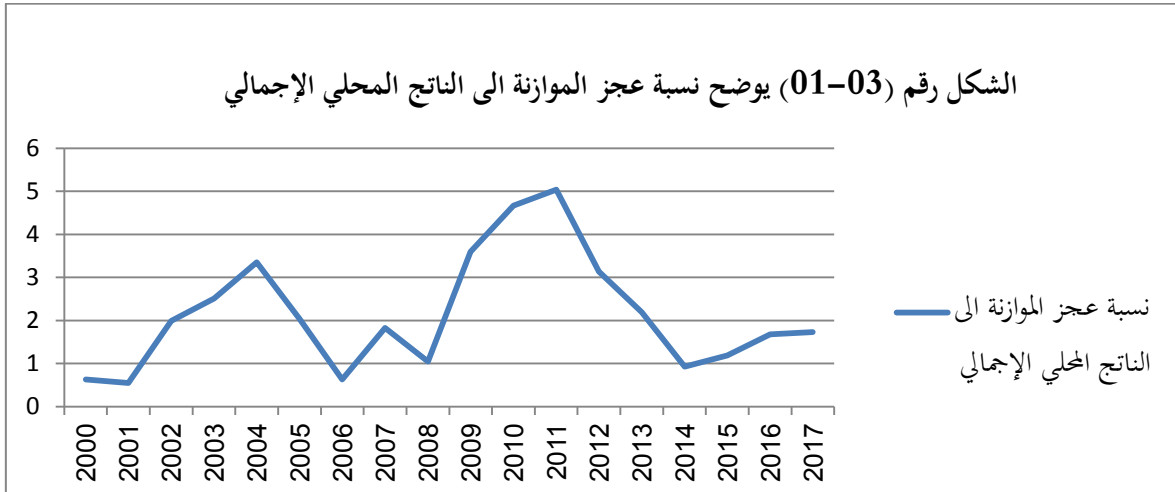
الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الاسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

الفرع الثالث: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة
لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة يمكن الاعتماد على الجدول التالي:
الجدول رقم (03-05): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة (القيمة مليون جنييه)

العام	عجز الموازنة العامة	الناتج المحلي الاجمالي	%
2000	215	33,770.7	0.63
2001	224	40,658.5	0.55
2002	952	47,756.0	1.99
2003	1,403	55,733.7	2.51
2004	2,304	68,721.4	3.35
2005	1,749	85,707.1	2.04
2006	362	99,086.7	0.36
2007	1,955	90,339	2.16
2008	(1,277)	120,734	1.05
2009	(4,895)	135,659	3.60
2010	(7,586)	162,203.9	4.67
2011	(9,426)	186,689	5.04
2012	(7,653)	243,412.8	3.14
2013	(6,456)	294,630.2	2.19
2014	(4,425)	471,295	0.93
2015	(6,976)	582,937	1.19
2016	(11,234)	667,568	1.68
2017	(14,314)	823,938	1.73

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- وراق علي وراق ناصر، اثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، المجلد4، العدد15، جامعة النيلين- السودان، 2015، ص25.
- تقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للسنوات 2004-2017.



المصدر: من اعداد الطالبات بناء على معلومات الجدول أعلاه

من خلال الجدول (03-05) نلاحظ ان:

يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي* بالأسعار الجارية في تزايد مستمر حيث كانت الزيادة في الفترة الأولى بمعدل شبه ثابت وتزايد ذلك المعدل في نهاية الفترة من 2013 الى 2017. ونلاحظ ان العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة علاقة عكسية معنوية فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ينقص عجز الموازنة، ويعود السبب الى الازمات التي عاشها الاقتصاد السوداني من بينها انفصال جنوب السودان وكذلك ازمة انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة العامة للسودان

لقد ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة باستخدام شهادات المشاركة الحكومية وكذلك صكوك الاستثمار الحكومية حيث ان لها دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: حجم اصدار الصكوك الإسلامية مقارنة بالموازنة العامة للسودان ومساهمتها في تمويل العجز

ومن بين الصكوك الإسلامية السودانية كان لشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) دور في المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة كما هو موضح في الجدولين التاليين:

* الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السوق والسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاثة طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهي: طريقة القيمة المضافة وطريقة الانفاق، وطريق الدخل، والسودان يتبع طريقة القيمة المضافة في اعداد بيانات الناتج المحلي الإجمالي، انظر: التقرير السنوي الثاني والخمسون، بنك السودان المركزي، 2012، ص 117.

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

الجدول رقم (06-03): حجم اصدار الصكوك الإسلامية في السودان مقارنة بموازنتها العامة

(مليون جنيه)

السنوات	الموازنة العامة (عجز/ فائض)	حجم شهادات المشاركة الحكومية (شهامه)	نسبة شهامة للموازنة العامة	حجم صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)	نسبة صرح للموازنة العامة
2000	215	7,680	%35.72	-	-
2001	224	4,379	%19.55	-	-
2002	952	6,440	%6.96	-	-
2003	1,403	1,131.1	%0.80	-	-
2004	2,304	1,681.1	%0.72	1,280.00	%0.55
2005	1,749	2,787.6	%1.59	56.60	%0.03
2006	362	3,644.1	%10.06	13.0	%0.03
2007	1,059	4,223.1	%3.98	1,705.1	%1.61
2008	(1,277)	5,511.3	%4.31	1,872.5	%1.46
2009	(4,895)	7,432.1	%1.51	2,022.38	%0.41
2010	(7,586)	9,452.3	%1.24	1,826.3	%0.24
2011	(9,426)	11,139.7	%1.18	1,944.2	%0.20
2012	(7,653)	12,986.0	%1.69	1,476.2	%0.19
2013	(6,456)	14,134.4	%2.18	841.3	%0.13
2014	(4,417)	15,773.0	%3.57	831.9	%0.18
2015	(6,976)	18,446.0	%2.64	904.2	%0.12
2016	(11,234)	20,559.6	%1.83	829.2	%0.07
2017	(14,314)	20,503.5	%1.43	819.5	%0.05

المصدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد عن:

- وراق علي وراق ناصر، اثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996- 2014)، مجلة الدراسات العليا، المجلد4، العدد15، جامعة النيلين- السودان، 2015، ص25.
 - سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد21، جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، 948.
 - تقارير البنك المركزي السوداني للسنوات من 2004-2017.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) في سنة 2000 حققت اعلى نسبة قدرت ب%35.72 وبدأت بتراجع بسبب تناقص حجم اصدارات شهامة حيث كانت في الفترة من 2000 الى 2008 الدولة تعتمد على البترول كمورد أولي ولم يكن لصكوك الإسلامية دور فعال أن ذاك، ومن سنة 2009 الى 2017 زاد حجم

الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

إصدار شهامة وهذا نتيجة للصراعات التي عاشها الوضع الاقتصادي والتي من بينها انخفاض أسعار البترول وانفصال جنوب السودان عن الدولة الأم مما أدى إلى عجز الموازنة العامة، أما صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فلم يكن لها تزايد ملحوظ خلال الفترة من 2000 إلى 2017.

الجدول رقم (03-07): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة (القيمة مليون جنية)

السنوات	الموازنة العامة (عجز/فائض)	مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)		مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)	
		الأداء الفعلي	نسبة المساهمة	الأداء الفعلي	نسبة المساهمة
2009	(4,895)	749.0	%15.3	95	%1.94
2010	(7,586)	2,020.0	%26.6	1,662	%21.9
2011	(9,426)	1,687.5	%17.9	521.5	%5.5
2012	(7,653)	1,886.3	%24.6	501.2	%6.5
2013	(6,456)	738.7	%11	495.7	%8
2014	(4,417)	1,611.6	%36	173.1	%4
2015	(6,976)	2,611.2	%37.4	(50.3)	%0.72
2016	(11,234)	2,109.4	%18.8	(206.4)	%1.8
2017	(14,314)	3,276	%23	(163)	%1

المصدر: من اعداد الطالبات: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني لسنوات من (2009-2017)

نلاحظ من الجدول أعلاه ان:

شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) قد كان لها دور فعال في المساهمة في سد جزء من العجز في الموازنة العامة، حيث بلغت نسبة المساهمة %37.4 في سنة 2015، بينما كانت مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) بنسب منخفضة مقارنة ب (شهامة)، حيث بلغت اعلى نسبة لها في سنة 2010 ب %21.9، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية.

الفرع الثاني: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالصكوك الإسلامية

لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالصكوك الإسلامية اعتمدنا على موارد شهامة وموارد صرح وجدول التالي يوضح ذلك:

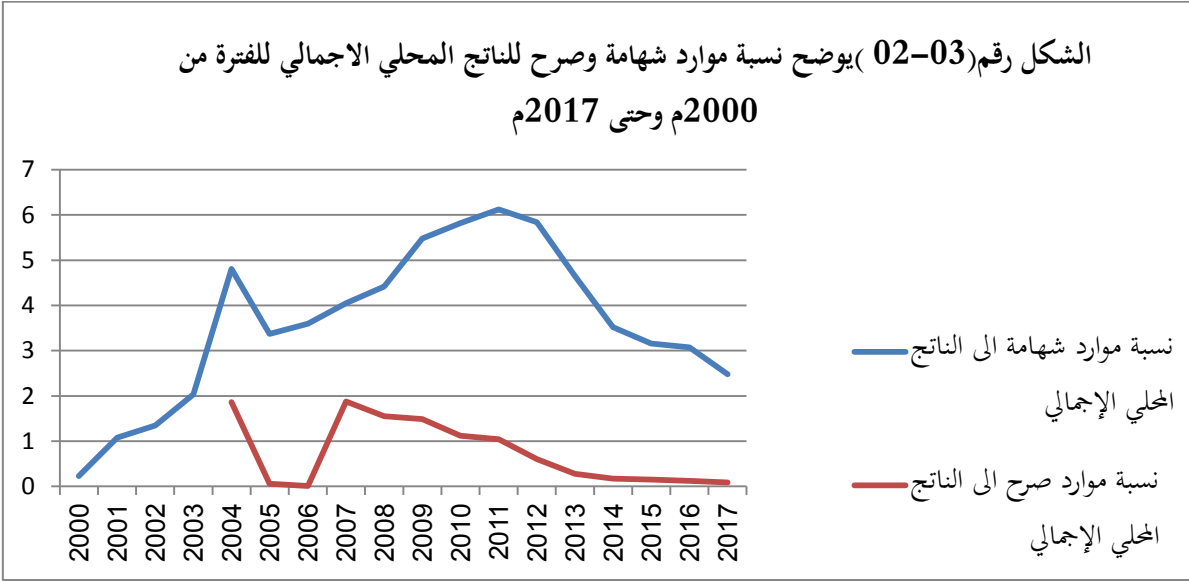
الفصل الثالث: مساهمة الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة (تجربة السودان)

الجدول رقم (03-08): علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالصكوك الإسلامية (القيمة مليون جنيه)

العام	موارد شهامة	الناتج المحلي الإجمالي	%	موارد صرح	%
2000	7,676	33,770.7	0.23	-	-
2001	4,379	40,658.5	1.08	-	-
2002	6,440	47,756.0	1.35	-	-
2003	1,131	55,733.7	2.03	-	-
2004	3,304.1	68,721.4	4.81	1,280	1.86
2005	2,884.8	85,707.1	3.37	56.60	0.06
2006	3,569.5	99,086.7	3.6	13.0	0.01
2007	4,318.5	90,339	4.05	1,705.1	1.88
2008	5,511.6	120,734	4.42	1,872.5	1.55
2009	7,432.2	135,659.0	5.48	2,022.3	1.49
2010	9,452.30	162,203.9	5.82	1,826.3	1.12
2011	11,139.7	186,689	6.12	1,944.2	1.04
2012	12,986.0	243,412.8	5.84	1,476.3	0.60
2013	14,134.4	294,630.2	4.65	841.3	0.28
2014	15,773.0	471,295	3.52	831.9	0.17
2015	18,446.0	582,937	3.16	904.2	0.15
2016	20,559.6	667,568	3.07	829.2	0.12
2017	20,503.5	823,938	2.48	819.5	0.09

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد عن :

- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص 948.
- التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للسنوات 2004-2017.



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (03-07)

من خلال الجدول رقم (03-08) والشكل رقم (03-02) نلاحظ ان بسبب الازمات التي مر بها اقتصاد السودان وضعت الدولة في موضع لا يمكنها الا من استغلال الموارد الداخلية المتاحة بكافة السبل فلجأت الى الصكوك، حيث بلغت موارد شهادات شهامة وحدها حوالي 5.82% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 و6.12% في عام 2011، بينما بلغت نسبة موارد صرح 1.88% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 و1.86% في عام 2004، ومن سنة 2007 بدأت بالتراجع.

ونستنتج ان هناك علاقة طردية موجبة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وموارد شهامة خصوصا وان حجم الصكوك (موارد شهامة) بدأت تدريجيا في التصاعد منذ اول اصدار الى سنة 2013، اما من 2014 الى 2015 علاقة عكسية وذلك بسبب ازمة البترول ، بينما العكس مع موارد صرح كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي انخفضت النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي أي علاقة عكسية.

المطلب الرابع: التجربة المستفادة لصناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

أولا: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري: يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها على سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:¹

1- إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من:

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف.

¹ حفوظة عبد القادر، زيدي بشير، مرجع سبق ذكره، ص 80

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية، بدلاً من الاستدانة من الجهاز المصرفي.
- 2- تعبئة الموارد:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية حاجيات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخل النفط المتميزة بالتذبذب.
- 3- تمويل عجز الميزانية:** تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أمن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.
- 4- تمويل المشاريع التنموية:** تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية... إلخ).
- 5- تحقيق التنمية الاجتماعية:** وذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية.

- إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

ثانياً: التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقاً رئيسياً وتحدياً كبيراً في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال تمويل الخطط التنموية للبلد، ويمكن توضيح هذا العائق في عدة جوانب، بحيث تم يتضمن القانون المصرفي الجزائري والتنظيمات التي يصدرها مجلس النقد والقرص والتشريعات الجبائية ذات الصلة بالنشاط المصرفي والمالي احكاماً خاصة تهدف الى مراعاة خصوصيات والضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي بشكل عام والصكوك الإسلامي بشكل خاص، باستثناء بعض المنتجات المالية الجديدة التي تنسجم موضوعياً من حيث المبدأ مع قواعد الشريعة الإسلامية دون ان يكون المقصود نم وضع هذه الاحكام الشرعية، بقدر ما كان الهدف إيجاد أساس قانوني لتطوير هذه المنتجات في السوق الجزائري بوصفها منتجات طورتها الصناعة المالية التقليدية، والمقصود هنا منتجي الاجارة التمويلية او ما اطلق عليه المشروع الجزائري (الاعتماد الايجاري) والمشاركات ويسمى في القانون براس المال المخاطر، يضاف الى هاتين الحالتين نشاط انشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون النقد والقرض، ولعله من الأهمية بمكان التنويه الى غياب الاعتراف القانوني الصريح بالصناعة المالية الإسلامية ككل وبالصكوك الإسلامية

بشكل خاص لم يشكل عائقاً يمنع وجودها والتعامل بها بقدر ما هو عامل كبح يحول دون تمكينها من ترجمة مبادئها وقواعدها الشرعية بشكل صحيح وكامل ومنسجم في الممارسة الميدانية للعمل المصرفي والمالي.¹

ثالثاً: آفاق صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

هناك العديد من الحلول الممكنة اقتراحها لتفعيل الإصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية بالسوق المالية في الجزائر نورد أهمها في ما يلي:²

- ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ينظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.
- إضافة بند في قانون النقد والقرض يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية (عقود المشاركة والمضاربة... وغيرها).
- وضع نظام للرقابة الشرعية يعني مراقبة احترام هذه المؤسسات للضوابط الشرعية في إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية.
- إدراج مادة في قانون الضرائب توضح وتحدد الوعاء الضريبي المطبق على الصكوك الإسلامية مع إمكانية إعفائها من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصداراً وتداولاً.
- التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك كأداة ملكية وليس دين.
- تحديد مصاريف القانون المطبق على هذه الصكوك (القانون الخاص بالصكوك ثم الشريعة الإسلامية).
- تشكيل إما هيئة حملة الصكوك في كل إصدار أو هيئة وطنية عامة (جمعية وطنية) مملوءة من جزء من رسوم الإصدار.
- تعديل التنظيم المتعلق بالشروط المصرفية (أسعار الخدمات المالية الإسلامية) بالسماح بإدراج العوائد المتغيرة للصكوك الإسلامية مع استبعاد ضمان القيمة الإسمية للضمان والعائد.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سبق ذكره،

ص: 26، 27

² أنور سكيو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن:

- يمكن للدولة ان تعتمد على مجموعة من الصكوك لتمويل العجز في موازنتها العامة، واعتبارها البديل الوحيد والمتاح للدول الإسلامية للاستغناء عن الطرق التقليدية، واتباع طرق تمويل إسلامية مثل: المضاربة، المراجعة، السلم، الاستصناع، المشاركة، الاجارة...
- يعتبر السودان أول بلد إسلامي قام بتحويل نظامه المصرفي للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية.
- هناك عدة انواع للصكوك الإسلامية في السودان مثل: شهامة، شمم، صرح، شهاب...
- تعاني السودان من عجز متزايد في موازنتها العامة وذلك بداية من سنة 2008 مع بداية الازمات الاقتصادية وبداية الصراع مع جنوب السودان.
- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة .
- ساهمة صكوك شهامة وصرح في تقليص عجز الموازنة العامة .
- هناك علاقة طردية موجبة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وموارد شهامة وصرح.
- هناك عدة تحديات قانونية وتنظيمية تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

لقد اظهرت الدراسة الدور الذي يمكن ان تؤديه الصكوك الاسلامية كأحد هم ابتكارات الهندسة المالية الاسلامية في مجال المنتجات مالية القادرة على ان تكون البديل الانسب لأدوات المالية التقليدية في تمويل العجز الموازي الذي تعرفه موازنات غالبية الدول الاسلامية. فالأساليب نتيجة ريويتها وطبيعتها التضخمية بقدر ما تساهم في الحل المؤقت للإشكالية تمويل العجز الموازي.

ومن خلال هذه الدراسة قد توصلنا الى عدة نتائج وتوصيات اهمها:

اولا: اثبات صحة الفرضيات:

الفرضية الاولى: والتي تفرض ان نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام يؤدي الى زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة اثبتت لنا الفرضية من الفصل الاول في المبحث الثاني خاصة في المطلب الثاني صحتها. اما عن الاثار وجود هذا العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الافتراض ليس هذا الاثر الوحيد بل هناك اثار اخرى بحيث وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص و زيادة الاستهلاك العام كذلك عندما يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة غالبا ما تقوم الدولة برفع معدلات الضرائب من أجل زيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة العامة... الخ

الفرضية الثانية: والتي تفرض ان من اليات الصكوك الاسلامية في تجميع الموارد المالية توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، كما تعمل على الملائمة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر اثبتت لنا الفرضية من الفصل الثاني في المبحث الاول في المطلب الثالث صحتها.

الفرضية الثالثة: والتي تفرض ان الانتشار الملحوظ للبنوك في السنوات الاخيرة وبالذات البنوك الاسلامية وزيادة اهتمامها بالصكوك من احد اسباب نمو وتطور سوق الصكوك الاسلامية اثبتت لنا الفرضية من الفصل الثاني في المبحث الثاني في المطلب الثالث عدم صحتها، لان من اسباب نمو وتطور الصكوك الاسلامية الاصدارات المتنوعة للصكوك بحيث تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الاسلامي، بذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الاسلامية حيث اصدرت من الصكوك لتحتمل المرتبة الاولى عالميا من حيث قيمة الاصدار.

الفرضية الرابعة: والتي تفرض ان الصكوك الاسلامية الية فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان اثبتت لنا الفرضية من الفصل الثالث في المبحث الثاني في المطلب الاول صحتها.

ثانيا: النتائج:

- يعتبر عجز الموازنة زيادة النفقات على الإيرادات بشرط تدخل في الموازنة جميع إيراداتها و نفقاتها المالية بحيث لا تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة، فالنفقات هي التي تحدد حجم العجز.
- الصكوك الإسلامية أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تم ابتكارها لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وكبديل لأدوات الاستثمار التقليدي.
- لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الإسلامي، تمحض عنها نمو كبير ومتسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية.
- تنوع الصكوك الإسلامية يجعل منها ملائمة الى العديد من قنوات الاستثمار في العديد من البلدان سواء كانت إسلامية او غيرها.
- حققت التجربة السودانية نجاحا في العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، وكون النظام المالي السوداني يعمل بالكفاءة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية جعلها تتبوأ مكانة مهمة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية.
- تعاني الموازنة العامة في السودان للفترة من 2009-2017 من عجز متزايد ومستمر مما يمكن وصفه بالعجز الهيكلي.
- يلاحظ ان إصدارات شهادات المشاركة شهامة قد نما بشكل ملحوظ في بداية إصدارها واستمر هذا النمو لكن بنسب زيادة اقل مما كانت عليه. اما شهادات الاستثمار صرح ارتفعت في بداية إصدارها لكن سرعان ما سجلت تراجع في الاعوام اللاحقة.
- سجلت شهادات المشاركة شهامة نسب مساهمة بلغت 37.4% من اجمالي التمويل ، في حين ان صكوك الاستثمار صرح سجلت نسبة مساهمة منخفضة بلغت 0.72 % من اجمالي التمويل عام 2015.
- بالنسبة الى التجربة السودانية في اصدار الصكوك الإسلامية فهي تقوم بتغطية جزء من العجز في الموازنة، رغم ما يحدثه من اثار تضخمية على الاقتصاد السوداني.
- ان التجربة السودانية تعد محاولة جادة في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية لتمويل العجز الموازني، وعليه ينبغي الاقتداء بتلك التجربة وتأمينها والعمل على تطويرها، والتقليل من استخدام أدوات الدين العام، لما لها من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد في المستقبل.

ثالثا: التوصيات:

- ضرورة العمل على نشر الوعي بالدور الذي يمكن ان تؤديه الصكوك الاسلامية في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل العجز الموازي وبشكل مستدام ، ومن هنا فان الامر يستدعي تكثيف الندوات والمؤتمرات العلمية حول الموضوع للقضاء على قلة الثقافة حول هذه الصكوك في المجتمعات الاسلامية.
- حث البنوك الاسلامية على دعم المشاريع الكبرى والمساهمة في معالجة العجز في الموازنة العامة وهذا يتم من خلال انشاء ادارة متخصصة لها.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في عملية اصدار الصكوك ومحاولة تطبيقها بما يتناسب وحاجة كل بلد من استثمار موجه نحو قطاعات اقتصادية معينة مستهدفة لتطويرها وتنميتها بما يخدم رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحسين مستوى الدخل القومي.
- ان تفعيل صناعة الصكوك الاسلامية بالجزائر يقتضي اعداد خطة تتضمن وضع الاطار التشريعي والقانوني والجبائي الذي ينظم عملية اصدار وتداول واطفاء الصكوك الاسلامية. ونشر ثقافة الصكوك الاسلامية لدى المستثمرين بالإضافة الى تأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة اصدار وتداول واطفاء هذه الصكوك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب:

- 1- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، ط4، دار الجامعة ، بيروت، لبنان، 2002.
- 2- الفيومي احمد بن مُجَّد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الجزء 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ-1978.
- 3- احمد شعبان مُجَّد علي، الصكوك والبنوك الاسلامية ادوات لتحقيق التنمية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013.
- 4- احمد شعبان مُجَّد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاط، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014.
- 5- احمد بن مُجَّد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لاط، الجزء 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ-1978م
- 6- احمد بن فارس بن زكريا ابي الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام مُجَّد هارون، ط2، ج3، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1979م.
- 7- ابي الفضل جمال الدين مُجَّد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط1، الجزء10، دار النوادر، بيروت- لبنان، د.ت.
- 8- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، لاط، القسم الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2002.
- 9- حامد عبد المجيد دراز، واخرون، مبادي المالية العامة، لاط، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 10- زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012م.
- 11- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، لاط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971م.

12- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، سنة 2007.

13- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، لاط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

14- مُجَّد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط5، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

15- مُجَّد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1994م.

16- مُجَّد عميم الاحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2003.

17- يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وانواعها، ط1، دار التعليم الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2014.
ثالثا- الرسائل/الاطروحات:

1- ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، جامعة الرباط الوطني، المغرب، 2016.

2- عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2014.

3- عزوز مناصرة، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصرة، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2007 .

4- عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية(1995-2013)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، سنة 2015 .

5- كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة)، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

6- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه العلوم، (غير منشورة)، جامعة مُجَّد خيضر - بسكرة-، الجزائر، 2014 .

7- مُجَّد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة-، فلسطين، 2009 .

8- نزار سناء، دور الية التوريق المصرفي والتصكيك الاسلامي في سوق رأس المال، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، سنة 2016-2017.

رابعاً: المجلات:

1- السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان نموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، جوان 2017.

2- أثير أنور شريف، موازنة المخرجات- النتائج: المدخل المعاصر لتحقيق الحكم الرشيد إطار معرفي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، لا عدد، جامعة الانبار، لا سنة.

3- براضية حكيم، دور الصكوك الاسلامية الحكومية في ادارة السيولة وتمويل الموازنة العامة دراسة تجربة السودان: 2008-2015، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي الونشريسي بتيسمسيلت، ديسمبر 2016.

4- حفوطة الامير عبد القادرو زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الاسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجاً)، مجلة البحوث في العلوم المالية والحاسبية، جامعة المسيلة، العدد4، 2017.

5- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد14، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر .

6- راضية لسود وسامية بو لعسل، تجارب عالمية ناجحة في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل التنمية المستدامة وافاقها في الجزائر، المجلد رقم 1، عدد خاص، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، 2018.

7- رميته حبية، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 2017.

8- زياد دماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في اسيا، المجلد 8، العدد1، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2011.

- 9- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017.
- 10- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، ادارة مخاطر الصكوك الاسلاميه الحكوميه: دراسة تطبيقية على الصكوك السودانية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1، جامعة ورقة، الجزائر.
- 11- شرياق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية - مع الإشارة للتجربة السودانية-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة 8 ماي 1945- قلمة، 2017/12.
- 12- عمر حميدات، عبيرات مقدم، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المالية (التجربة السودانية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي- 32، المجلد الثاني، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر 2017.
- 13- عبد الحكيم مُجَّد امبية، عبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 1، جامعة صبراتة، ليبيا، 2017.
- 14- عمر عبو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جامعة حسية بوعلي، الشلف، 2017.
- 15- فالح نغميش مطر الزبيدي، الصكوك الاسلاميه تطورها ودورها في عمليات التمويل، مجلة الدنانير، العدد العاشر، كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، 2017.
- 16- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف- القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013.
- 17- مُجَّد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة عجلون، الاردن، جوان 2013.
- 18- هاجيرة ديملي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الاسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة تلمسان، لا سنة

خامسا: النظاهرات العلمفة (المؤتمرات، الملتقفات):

1- الطفب داووف، كرؤوف صبرفنة، كفاءة الصكوك الإسلامفة فف تمويل عجز الموازنة العامة للءولة، بءء مقءم الف المؤءمر الءوفف ءول: منءءاء وءطفبفاء الاءءكار والهندسة المالفة، ءامعة فرءاء عباس-سطفف، فوفف 6 و5 ماف 2014 .

2- أنور سكفو، واآرون، واقع وءطور صناعة الصكوك الإسلامفة وآفاق ءطفبفاء فف ءزاءر" ءءربة السودان فوءءءا"، الفوم الءراسف الأول ءول صبفء التمويل الإسلامف: بءائل لءرق التمويل ءقلفءفة، المركز ءامعف بلءاء بوشعبف- عفن ءموشءنء، 10 /12 /2017.

3- زواق الءواس، كفاءة الصكوك الإسلامفة فف تمويل عجز الموازنة العامة ، المؤءمر الءوفف ءول: منءءاء وءطفبفاء الاءءكار والهندسة المالفة، ءامعة المسفلة ، فوفف 5 و6 ماف 2014.

4- سلفمان ناصر، ربفعة بن زفء، إءارة مآاطر الصكوك كأءاة لءمول ءنءمة الاقءصاءفة ومءى إمكائفة الاسءفءاة منها فف ءزاءر، مؤءمر ءوفف ءول منءءاء وءطفبفاء الاءءكار والهندسة المالفة، ءامعة فرءاء عباس، سطفف، فوفف 5 و6 ماف 2014 .

5- قروفف ءمفء، صناعة الصكوك الإسلامفة واقع وافاق، الملقف الءوفف ءالء ءول المالفة الإسلامفة بصفافس ءءء شعار ءور المالفة الإسلامفة فف ءنءمة الاقءصاءفة والاءءماعفة "الصكوك الإسلامفة والصكوك الوقففة"، كلفة العلوم الاقءصاءفة بصفافس- ءونس، 16-17 ءوان 2014.

6- مآءار بونقاب، زواوف لزهارف، الصكوك الإسلامفة السفاءفة كأءاة لءمول المآارفع الءكوفمة ومعالجة العجز فف الموازنة العامة (ءراسفة ءءارب بعض الءول)، الملقف العلمف الءوفف ءول: الآففاء ءءفءة لءمول ءنءمة الاقءصاءفة: فءو تمويل مسءءام للءنءمة فف ءزاءر، ءامعة فءء الصءفء بن فءف ءفءءل - ءزاءر، فوفف 25 و26 أفرفل 2018.

7- مءموء سءنون، شعبف فونس، ءور الصكوك الإسلامفة الءكوفمة فف ءقلفل من آزماء الءفون السفاءفة، مللقف وءنف ءول الأسواق المالفة والعوملة المالفة والاقءصاءفة، فوفف 09 و10 أفرفل 2013 .

8- مآءار بونقاب، زواوف لزهارف، الصكوك الإسلامفة السفاءفة كأءاة لءمول المآارفع الءكوفمة ومعالجة العجز فف الموازنة العامة (ءراسفة ءءارب بعض الءول)، الملقف العلمف الءوفف ءول: الآففاء ءءفءة لءمول ءنءمة الاقءصاءفة: فءو تمويل مسءءام للءنءمة فف ءزاءر، ءامعة فءء الصءفء بن فءف ءفءءل - ءزاءر، فوفف 25 و26 أفرفل 2018.

9- هزرشي طارق، لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الاقتصاد الإسلامي الواقع.. والرهانات المستقبلية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.

سادسا: التقارير:

- 1- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والاربعون، 2004.
- 2- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والاربعون، 2005.
- 3- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والاربعون، 2006.
- 4- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والاربعون، 2008.
- 5- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، 2009.
- 6- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون، 2010.
- 7- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012.
- 8- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013.
- 9- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014.
- 10- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2015.
- 11- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016.
- 12- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2017.

سابعا: مواقع الانترنت:

- www.sasapost.com/islamic-banks-islamic-26/05/2019-10.30.
- http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_78701.htm 26/05/2019